كتاب (مجالس العلماء)
إشكالات التأليف، وتحقيق النسبة

إعداد

جابر بن عبدالله بن سريّع السريّع

أستاذ اللغويات المساعد في كلية المجتمع ببريدة - جامعة القصيم

• **الملخص:**

درست في هذا البحث نسبة كتاب (مجالس العلماء) إلى مؤلفه؛ لأني وجدت عدة إشكالات تؤثر في نسبته إلى ما اشتهر فيه، فعقدت لذلك ثلاثة مباحث:

بينت في المبحث الأول إشكالات الكتاب، فذكرت أن نسخه متباينة في عدد المجالس زيادة ونقصاً، وأن أصل نسخه المعروفة اليوم نسختان تعودان إلى نسخة ياقوت الحموي المفقودة، وأن نسخة ياقوت منقولة من نسخة أبي مسلم الكاتب ومن عدة نسخ أخرى في إحداها زيادة مجالس على باقي النسخ. ثم درست أسانيده، وطبقات شيوخ مؤلفه، ورسمت معالم شخصية مؤلفه في ضوء ما يمكن التقاطه من إشارات في أثناء كتابه.

وتناولت في المبحث الثاني نسبة الكتاب إلى مؤلفه عند العلماء المتقدمين والمعاصرين، وذكرت أنها دارت حول ثلاثة مؤلفين.

وحاولت في المبحث الثالث تحقيق نسبة الكتاب؛ للوصول إلى صواب نسبته، فناقشت أقوال العلماء في نسبته، وذكرت من يمكن نسبة الكتاب إليهم، لكن ليس على سبيل الجزم، ثم بينت ما ترجح عندي في مؤلفه.

ثم ختمت بتلخيص ما وصلت إليه في بحثي حول الكتاب، وذكرت ما أوصي به في دراسته.

الكلمات المفتاحية: الزجاجي - كتاب (مجالس العلماء) - نسخ الكتاب - نسبة الكتاب للزجاجي.

*****

المقدمة:

أحمدك اللهم بما أنت أهله، وأثني عليك، وأصلي وأسلم على محمد خير رسلك وأنبيائك، وأسألك يا عليمُ اللطفَ، وسداد القول والعمل.

أما بعد، فلم يزل الباحثون يتداولون بينهم نسبة كتاب (مجالس العلماء) إلى أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجَّاجي (ت ٣٣٩ أو ٣٤٠هـ) منذ أن استظهر محققه الأستاذ عبدالسلام هارون (ت ١٤٠٨هـ) -رحمه الله- هذه النسبة في أولى طبعاته سنة ١٣٨١هـ، فلازمت هذه النسبة الزجاجيَّ ستين سنة إلى اليوم.

ولما عُنيت بالكتاب منذ أكثر من ثماني سنوات، وخرَّجت مجالسه، ووازنته بأمالي الزجاجي مطبوعها ومخطوطها، وجمعت ما وسعني جمعُه من نسخه الخطية استربت في أمر نسبته إلى الزجاجي، حتى أدَّى بي النظر إلى خلاف ما رآه محققه رحمه الله، وهو ما سأبسط الحديث عنه في هذا البحث.

إن عناية العلماء بكتاب المجالس لم تكن وليدة هذا العصر، بل تداولته أيديهم جيلاً بعد جيل منذ تأليفه؛ لما حواه من حكايات وأخبار وآراء فرائد عزَّ الوقوف على نظائرها في غيره، وهو كتاب فرد في بابه، حوى قدراً كبيراً من المجالس التي جرت فيها محاورات علمية في مسائل اللغة والنحو خاصة دون غيرها، مسوقةً غالباً بإسناد متسلسل من مؤلفه إلى واحد أو أكثر من المتحاورين في كل مجلس، وربما نقل مؤلفه المجلس وِجادةً من كتاب، أو من خط أحد العلماء مباشرةً.

وعلى خطر الكتاب وجليل قدره لم يظهر فيه ما يجلو شخصية مؤلفه، فقد كان مستتراً خلف عبارات لا تشي للقارئ بملامح خاصة، مكتفياً بما يسوقه من الأسانيد، وما يضعه من العنوانات، وقد تبيَّن لي في الكتاب بعد معايشته إشكالاتٌ عدَّة غير ذلك، تراها بعون الله فيما تستقبل من هذا البحث الذي رأيت أن يكون في ثلاثة مباحث وخاتمة: المبحث الأول: إشكالات الكتاب. المبحث الثاني: آراء العلماء في نسبة الكتاب. المبحث الثالث: تحقيق نسبة الكتاب. ثم في الخاتمة أبرز نتائج البحث وتوصياته.

المبحث الأول:

إشكالات الكتاب:

لما وقفت على نسخ الكتاب السبع المعروفة اليوم وجدت اثنتين منها أصلاً لسائرها، وهما نسخة مكتبة كوبرلّي بالرقم ١٣٦٨، ونسخة دار الكتب المصرية بالرقم (٧٧ أدب ش[١])[٢]، وهما منقولتان من نسخةٍ مفقودةٍ كتبها العالم الأديب ياقوت بن عبدالله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، وقد تفاوتتا في نقل ما حوته نسخة ياقوت من المجالس والحواشي النفيسة التي علَّقها على الكتاب، فنسخةُ كوبرلّي أوفاهما مجالس، وأكثرُهما استيعاباً لحواشي ياقوت، ولم يكن الأستاذ عبدالسلام هارون قد وقف عليها، بل على فرع عنها[٣] خالٍ من نقل حواشي ياقوت، وعلى نسخة دار الكتب المصرية، وهي تنقص مجالس، وفيها سقط في موضعين[٤]، وتخلو من أهم تعليقات ياقوت الكاشفة.

وعلى غلاف نسخة كوبرلّي عبارة: «الله ثقةُ محمد بن الحسن بن عبدالقاهر بن الشهرزوري»، وهي دالَّةٌ عُرْفاً على تملُّك كاتبها للنسخة، وخطُّها خطُّ النسخة نفسُه، فالظاهر أن كاتبها هو كاتب النسخة ومالكُها[٥]، ويؤيد ذلك أن في آخر نسخة أسعد أفندي -أحد فروع نسخة كوبرلّي- التصريح بأنها منقولة من خط الشهرزوري هذا[٦].

---

(١) يرمز الحرف «ش» إلى العلامة محمد محمود بن التلاميد التُّرْكُزي الشنقيطي (ت ١٣٢٢هـ)، وكانت النسخة في ملكه، وله عليها تعليقات وتصحيحات. ينظر: مجالس العلماء ٢٣٤ ح ١، ٢٧٢ ح ١.

(٢) فعن أولاهما تفرَّعت نسختا داماد إبراهيم بالرقم ٧٧٥، وأسعد أفندي بالرقم ٢٨٩١ المحفوظتان في المكتبة السليمانية بتركيا، وعن أخراهما تفرَّعت نسختا محمود الجبالي بالرقم (١٨٩٣٠ز)، وأحمد تيمور بالرقم (١٨٣ لغة) المحفوظتان في دار الكتب المصرية، ونسخة عبدالعزيز الميمني بالرقم ١١٣٥١٨ المحفوظة في جامعة السند.

(٣) هي نسخة مكتبة داماد إبراهيم بالرقم ٧٧٥.

(٤) سقط منها ورقة الغلاف، وورقة بين ٦٧/ ب و٦٨/ أ. وقد كانت موجودة فيها بدلالة الترقيم القديم الذي سقط منه الورقة ١٣٤.

(٥) وجدت مثل هذا في نسخة (إصلاح المنطق) المحفوظة في مكتبة كوبرلّي بالرقم ١٢٠٩، إذ جاء على غلافها بخط النسخة عبارة «علي بن عبيدالله الشيرازي على الله يتوكل»، وفي آخرها (ق١٧٧/ أ) تصريح بأنه ناسخها.

(٦) نسخة أسعد أفندي ١٠٩/ ب.

وهو أبو السعادات محمد بن الحسن بن عبدالقاهر بن الحسن بن القاسم بن المظفر بن علي الموصلي، ترجم له ابن الشعَّار الموصلي (ت ٦٥٤هـ) ترجمةً تدل على علمه وفضله، وعنايته بعلوم الأدب والنحو، وذكر أنه كان شاعراً، ومن بيت قضاء بالموصل، وأن مولده كان سنة ٥٨٩هـ، وأنه كان حيّاً سنة ٦٣٣هـ[(١)].

وبعد كتاب المجالس في نسخة كوبرلّي عدة مسائل في اللغة والنحو، ضمن مجلد أتم الشهرزوري كتابته سنة ٦٢٨هـ، وذلك بعد وفاة ياقوت بسنتين.

ويدل على أن الشهرزوري نقل نسخته من نسخة ياقوت إشاراته إليه في مواضع، مثل قوله: «حكاية خط ياقوت الحموي رحمه الله»، وقوله: «حاشية بخط ياقوت»، وقوله: «بخط ياقوت الحموي»، وقوله: «كتب ياقوت»[(٢)].

وليس في نسخة دار الكتب المصرية ما يدل على ناسخها أو تاريخ نسخها، وقدَّر الأستاذ عبدالسلام هارون كتابتها في القرن السابع الهجري، وجاء في آخرها ما يثبت أن ناسخها نقلها من نسخة ياقوت، وهو قوله بعد أن نقل كلام ياقوت في ذكر أصل نسخته: «وكاتبُ هذه النسخة التي نَقَلْتُ منها: عبيدالله الفقير إليه[(٣)] أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي، وذَكر ما ذُكر أعلاه بخطه في آخر نسخته»[(٤)].

وعنوان الكتاب في نسخة كوبرلّي: «المجالس المذكورة للعلماء باللغة والعربية سوى أهل الحديث والفقه»[(٥)]، وذهب السقط في أول نسخة دار الكتب المصرية بعنوان الكتاب فيها.

---

(١) قلائد الجمان ٦/ ١٩، ٢٤.

(٢) نسخة كوبرلّي ١/ أ، ٥٢/ ب، ٦٢/ أ، ٧٣/ أ، ب، ٧٤/ ب.

(٣) اعتاد ياقوت في مصنفاته ذكر عبارة «عبيدالله الفقير إليه» معبراً بها عن نفسه، كما تراه في معجم الأدباء ١/ ٥٨، ٤٤٧، ٢/ ٥٣٩، ٦٩٦، ٧٩٨، ٤/ ١٧١٤، ١٧٨٦، ١٧٨٧، ١٨٩٧، ٥/ ١٩٧٦، ومعجم البلدان ١/ ٢٤، ٩٥، ٩٨، ٢/ ٣٩٧، ٥٣١، ٣/ ٦٢، ٣٢٧، ٣٨٤، ٣٩٠، ٤/ ٦٢، ٦٨، ٩٥، ١٥٣، ١٧٧، ١٧٨، ٣٢٤، ٥/ ١٨٢، ٢٠١، وغيرها.

(٤) نسخة دار الكتب المصرية ٧٤/ ب.

(٥) نسخة كوبرلّي ١/ أ.

وعند الجمع بين هاتين النسختين، والنظر في تعليقات ياقوت المنقولة فيهما يتضح أنه استنسخ نسخته من نسخة أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي كاتب ابن حِنْزابَه (٣٠٥-٣٩٩هـ)، ومن عدة نسخ متقاربة، وفيها ١٢٩ مجلساً، ثم وقف على نسخةٍ فيها زيادةُ خمسةٍ وعشرين مجلساً لم تقع في النسخ السابقة، فألحق زياداتها في آخر نسخته، وهي المجالس ١٣٠-١٥٤، وزاد عليها من عنده مجلسين ليسا في النسخ، هما المجلسان ١٥٥، ١٥٦.

جاء في أول نسخة كوبرلّي: «حكاية خط ياقوت الحموي رحمه الله: وقفت من هذا الكتاب على عدة نسخ ... (ثم قال:) فأبطل ذلك ما وجدناه على النسخة المنقول منها هذه النسخة، وهي نسخة أبي مسلم، وبعضها بخطه ... (ثم قال:) وفيه خمسة وعشرون مجلساً لم تكن في نسخة الشيخ أبي مسلم، فألحقتها بها»[1].

وجاء في آخرها: «في الأصل المنقول منه هذا بخط ياقوت الحموي: تمت المجالس بحمد الله ومنِّه، والصلاة على نبيه محمد وآله، من نسخةٍ بعضُها بخط الشيخ أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب كاتب ابن حنزابه، وهي نسخته، وعليها خطه بالملك، وكانت في خمسة أجزاء»[2].

وفيها بعد هذا بورقة: «كتب ياقوت: ثم وقفت من هذا الكتاب على نسخةٍ، وعارضت مجالسها بمجالس نسخة أبي مسلم، فوجدت في نسخة أبي مسلم مجالس كثيرة لم تكن في هذه النسخة، وكان في هذه النسخة عدة مجالس لم تتضمنها نسخة أبي مسلم، فألحقتها بها في هذا الموضع، وهي هذه»[3].

وفيها بعد سياق المجالس الزائدة: «تمت الزيادات، وهي خمسة وعشرون مجلساً لم تكن في نسخة الشيخ أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب رحمه الله، ألحقتها بها، وصلى الله على نبيه محمد وآله. قرأت بخط أبي الفضل العباس بن

(١) السابق نفسه.
(٢) السابق ٧٣/ أ.
(٣) السابق ٧٤/ ب.

علي الصولي بن بَرْد الخيار ... (وساق المجلس ١٥٥، ثم قال:) مجلسُ أبي العباس ثعلب وأبي العباس المبرد. قال ثعلب: ... (وساق المجلس ١٥٦، ثم قال:) تمت المجالس بزياداتها، والله الموفق بلطفه»[١].

وقد خلت نسخة دار الكتب المصرية من المجالس الزائدة ومن تعليقات ياقوت هذه جميعاً، لكنها انفردت بنقلها عنه أواخر أجزاء نسخة أبي مسلم ما عدا آخر الجزء الأول، ففي حاشيتها في آخر المجلس ٥٤: «آخر الجزء الثاني من أجزاء أبي مسلم المصنف بخطه»[٢]، وفي آخر المجلس ٧٦: «آخر الجزء الثالث من أجزاء أبي مسلم من نسخته التي أكثرها بخطه»[٣]، وفي آخر المجلس ١٠٤: «آخر الجزء الرابع من أجزاء أبي مسلم بخطه، والحمد لله»[٤].

ويحتمل أن تكون نسخة دار الكتب المصرية منقولة من نسخة ياقوت في حياته قبل إلحاقه الزيادات والتعليقات الخاصة بها؛ لأنها استوفت جميع تعليقاته الأخرى، ولم يبق إلا ما يخص المجالس الزائدة، فمن البعيد ألا ينقلها ناسخها مع حرصه على نقل كل ما في نسخة ياقوت، ويدل على ذلك أن ناسخها لم يترحم على ياقوت كما فعل الشهرزوري الذي نقل نسخته من نسخة ياقوت بعد وفاته.

وتصريح ياقوت بأن نسخته منقولة من نسخة أبي مسلم مع تصريحه بوقوفه على عدة نسخ من الكتاب يمكن حمله على أنه اعتمد نسخة أبي مسلم وحدها أولاً، ويمكن حمله أيضاً على أنه عارض بها نسخته بعد كتابتها أولاً من عدة نسخ، أو أنه كتب نسخته معارضةً بنسخة أبي مسلم وبعدة نسخ في آن واحد، بدليل أن في متن الكتاب في أثناء المجلس ١١٧ نصّاً طويلاً جاء على

(١) السابق ٩٣/ ب- ٩٤/ ب.
(٢) نسخة دار الكتب المصرية ٣٤/ ب.
(٣) السابق ٤٨/ أ.
(٤) السابق ٦٣/ ب.

حاشيةِ أوَّلِه في النسختين ما نصُّه: «هذا ليس [في] نسخة أبي مسلم، من قوله: واختلف النحويون»، ثم على حاشية أول المجلس التالي له ما نصُّه: «رجع إلى كتاب أبي مسلم»[1]، فإثبات هذا النص في المتن، ثم التعليق عليه في الحاشية بأنه ليس في نسخة أبي مسلم دليلٌ على أن الكتاب لم يكن منقولاً منها وحدها من أول الأمر، ولو كان كذلك لأُثبت هذا النص في حاشية الكتاب استدراكاً من سائر النسخ، لا في متنه.

ومثله أن أول المجلس ٩٥ جاء في المتن في النسختين هكذا: «أخبرنا أبو بكر، حدثني أبو حاتم»، فحُصرت عبارة «أخبرنا أبو بكر» في نسخة كوبرلّي بـ«من» و«إلى»، وكُتب فوقها: «ليس في النسخة التي بخطه»، وكُتب فوق كلمة «حدثني»: «قال»[2]، يعني أن ابتداء النص في النسخة التي بخط أبي مسلم عبارة: «قال أبو حاتم» بدل: «أخبرنا أبو بكر، حدثني أبو حاتم»، فالإشارة إلى ما في نسخة أبي مسلم جاءت في حاشية النص لا في أصله، ولو كانت النسخة منقولة عنها وحدها من أول الأمر لكان العكس.

وإن قيل: ربما جاء الإشكال في هذين النصين من تصرف الناسخَيْن، بإدخالهما في المتن ما كان في الحاشية، فالجواب: أنهما قد اتفقا على كتابة النص الأول في المتن، كما اتفقا على كتابة إشارات أخرى إلى ما في النسخ في الحواشي، ولم يدخلاها في المتن[3]، وهما إنما نقلا نسختيهما من نسخة ياقوت، والمعتاد أن الناسخ لا يخالف الأصل المنقول منه، ولم ينقلا نسختيهما كياقوت من عدة نسخ، فيتاحَ لهما الإشارة إلى ما في النسخ الأخرى. وقد اتفقا أيضاً على كتابة النص الثاني في المتن بصيغته التي لم تكن في نسخة أبي مسلم، ولم تجئ الإشارة فيه إلى

(١) نسخة كوبرلّي ٦٧/ أ، ٦٨/ أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٦٨/ أ، ٦٩/ أ، وما بين المعقوفين منها.

(٢) نسخة كوبرلّي ٥٢/ ب، ونسخة دار الكتب المصرية ٥٤/ ب.

(٣) ينظر: نسخة كوبرلّي ٣٧/ ب، ٤٢/ ب، ٥٢/ أ، ٥٣/ ب، ٥٤/ أ، ب، ٥٥/ أ، ٥٧/ أ، ٥٨/ أ، ٧٠/ ب، ٨٢/ ب، ونسخة دار الكتب المصرية ٣٨/ ب، ٣٩/ أ، ٤٤/ أ، ٥٥/ ب، ٥٦/ أ، ٥٨/ ب، ٧١/ ب.

ما في نسخة أبي مسلم إلا عند الشهرزوري، فلو كان مكتوباً في نسخة ياقوت على ما في نسخة أبي مسلم، فتصرَّفَ فيه الشهرزوري، بأن أدخل في المتن ما كان في الحاشية، لجاء في النسخة الأخرى على ما في نسخة أبي مسلم.

والغالب أن مثل هذه التعليقات والإشارات في الحواشي هي من صنيع ياقوت في نسخته، فاقتفى أثره الناسخان، وإن لم يصرحا بأنها من عمل ياقوت كما صرَّحا في مواضع أخرى، بدليل اتفاقهما على نقلها، وهما قد نقلا نسختيهما من نسخة ياقوت، ولو كانت التعليقات لأحدهما لا لياقوت لم يتفقا فيها، ويدل على ذلك أيضاً أن على المجلسين ٩٤، ١٠٦ حاشيتين نسبهما الشهرزوري لياقوت، ونقلهما ناسخ نسخة دار الكتب المصرية دون نسبة، وأن بعض التعليقات فيها إشارة إلى خط أبي مسلم، والناسخان لم يقفا على خطه. ولا يقال أيضاً: إن هذه التعليقات المغفلة ربما كانت في نسخة أبي مسلم، فنقلها ياقوت، وليست له؛ لأنها متسقة مع رأيه في أسانيد الكتاب ونسبته واختلافِ نُسخه الذي نقله عنه الشهرزوري في صدر الكتاب، وهي موجودة أيضاً في المجالس الزائدة تعليقاً على القضايا نفسها في المجالس غير الزائدة، والمجالس الزائدة لم تكن في نسخة أبي مسلم، وما كان من التعليقات موجوداً في نسخة أبي مسلم أو نسخة المجالس الزائدة قد ميز بأنه «في الأصل»[1].

ويدل تفاوُت نسخ الكتاب قديماً في ذكر المجالس وإسقاطها على أن له صيغتين، قد تكونان روايتين، أو إبرازتين، إحداهما نسخةُ أبي مسلم، والأخرى نسخةُ المجالس الزائدة التي عثر عليها ياقوت مؤخراً، لكنه لم يفصح عن حال المجالس الزائدة فيها أكانت فيها متواليةً، فنقلها على الوِلاء، أم متفرقةً بين المجالس الأخرى، فانتقاها انتقاءً؟ ولا عن المجالس المشتركة بينها وبين نسخة أبي مسلم، ما هي؟ وهل كانت متواليةً، فتكونَ نسخة أخرى من أحد أجزاء الكتاب، أو متفرقةً بين المجالس الأخرى؟

(١) ينظر: نسخة كوبرلي ٢/ أ، ٣/ أ، ٢٢/ أ، ٢٣/ ب، ٣٦/ ب، ٤١/ أ، ٤٨/ أ، ٥٣/ ب، ٦٧/ أ، ٦٨/ أ، ب، ٧٤/ ب، ٨٢/ ب، ٨٦/ ب، ونسخة دار الكتب المصرية ٢٥/ أ، ٢٦/ أ، ٣٧/ ب، ٥٠/ أ، ٥٣/ أ، ٦٨/ أ.

وساق أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) في (تذكرة النحاة) في موضع واحد المجالس الزائدة التي أثبتها ياقوت في آخر نسخته إلا اثنين، ولم يشر إلى مصدرها[١]، وقد كانت عنده نسخة من كتاب المجالس ينقل منها[٢]، فيظهر أن نسخته كانت خالية من المجالس الزائدة؛ لأنها لو كانت في نسخته لما انتقاها في كتابٍ خصَّه بما يستطرفه من مطالعاته، ويظهر أن نسخته لم تكن منقولة من نسخة ياقوت؛ وإلا لوجدت فيها هذه المجالس الزائدة.

ونقل السيوطي (ت ٩١١هـ) أكثر المجالس الزائدة من كتاب (غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين)، وذكر أنه لم يعرف مؤلفه، ورجح أن أبا حيان نقل المجالس في (تذكرته) منه[٣]، ونقل المجلسين ١٣٨، ١٣٥ من (تذكرة النحاة) لأبي حيان، وانفرد عنه بنقل المجلسين ١٣٧، ١٤٦، فدل هذا على أنه لم يكن صادراً عنه فيما ينقل.

وأرجح أنه ليس في هذا الكتاب الذي وقف عليه السيوطي مستقلًّا بعنوان خاص سوى المجالس الزائدة التي أوردها ياقوت في آخر نسخته؛ لأن السيوطي لم ينقل عنه سواها، ولأن مجالسه وصفت في عنوانه بالزائدة، وهو وصف يوافق كونها زائدة على صيغة الكتاب الأخرى، وأرجح أيضاً أنه مأخوذ من نسخة ياقوت أو أحد فروعها؛ لأن السيوطي ذكر في أحد المجالس كلاماً في نسبة الكتاب كان ياقوت قد ذكره بنصه في حاشية المجلس نفسه في نسخته.

والعلماء الذين وقفوا على كتاب المجالس تباينوا في حكاية عنوانه كما سيأتي؛ ولعل ذلك لأنَّ نُسَخه لم تكن معنونةً، فاجتهد كل واحد منهم في تسميته بما يطابق واقعه.

---

(١) تذكرة النحاة ١٢٤-١٥٢. وهي عنده على الترتيب: المجالس ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٣٨، ١٤١، ١٤٣، ١٤٥، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢، ١٤٤، ١٥١ (مرة أخرى)، ١٣٠، ١٣١.

(٢) تذكرة النحاة ٧٢٤، ومنهج السالك ٩٥، والتذييل والتكميل ٦/ ١٢٩.

(٣) الأشباه والنظائر ٣/ ٦٣-١٠٣. وهي عنده على الترتيب: المجالس ١٣١، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٧، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٥١، ١٥٢.

ويعد اختلاف العلماء قديماً وحديثاً في نسبة كتاب المجالس إلى مؤلفه من أبرز إشكالاته، وهو إشكال قديم قِدَمَ الكتاب نفسه؛ لأنه ظهر خالياً من نسبة، قال ياقوت في إحدى حواشيه على الكتاب: «وقفت من هذا الكتاب على عدة نسخ، لم نجده في واحدةٍ منها منسوبَ التصنيف إلى أحد»[1].

وإزاء هذا الاختلاف في نسبة الكتاب فإنه لا سبيل إلى تعيين مؤلفه إلا بالعودة إلى الكتاب نفسه، والنظر فيما يمكن أن يكون دليلاً عليه، فإن لكل مؤلف أسلوباً خاصّاً، وشخصيةً قد تلمح فيما بين سطور كتابه، ثم إن من عادة الباحثين إذا كان الكتاب مسنداً ومؤلفُه مجهولاً استنطاقَ أسانيده؛ لتعيين صاحبه، والوقوف على شيوخه ومروياته، ومقارنتها بغيرها، فتضيق بذلك دائرة البحث عن شخصيته، وتتحدد طبقته العلمية، وعصرُه الذي عاش فيه، ويمكن معرفة وفاته على التقريب.

وطبيعة كتب الرواية التي تتخذ الإسناد وسيلة لنقل الحكايات أن تكون أسانيدها متسقة مع طبقة مؤلفيها الزمنية، ليس فيها تباين أو خلل، بدءاً من شيوخهم، وانتهاءً بمدار الرواية، فشيوخهم متقاربون في الزمن، وشيوخ شيوخهم كذلك، ولا يروي الواحد منهم غالباً إلا عمن شافهه ممن يمكن له لقاؤه والسماع منه، وإن روى عمن لم يلقه علَّق روايته، ولم يصرح فيها بالتحديث أو الإخبار، كأن يقول: روى فلان، أو حدَّث، أو أخبر، أو قال، أو فلانٌ قال... ويظهر هذا جليّاً في كتب الرواية الأدبية، مثل كتب أبي بكر الصولي (ت ٣٣٥هـ)، وأبي الفرج الأصفهاني (ت ٣٥٦هـ)، وأبي علي القالي (ت ٣٥٦هـ)، وأبي عبيدالله المرزباني (ت ٣٨٤هـ)، وغيرها، وعلى ضوء هذا المنهج تحاكم كتب الرواية المسندة، وبه يُتَحقَّق من استقامة أسانيدها؛ لأنها اتخذته لها منهجاً، وهو ذو أصول وأعراف علمية متَّبعة.

وكتاب المجالس مما سار فيه مؤلفه على منهج الرواية المسندة، وعند دراسة أسانيده نجدها نوعين:

(١) نسخة كوبرلّي ١/أ.

الأول: المنقطعات، وهي نوعان: معلقات لم يُصَّرح فيها بالسماع، مثل: حدَّث فلان، وأخبر، وقال، وفلانٌ قال، وذلك في المجالس ١، ١١، ١٢، ١٤، ١٥، ١٦، ١٨-٢٠، ٢٤-٢٦، ٣٠، ٣٢، ٣٣-٣٧، ٣٩-٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥٤، ٥٦، ٥٨-٦٠، ٦٣، ٦٤، ٦٦-٦٩، ٧٢، ٧٥، ٧٨-٨٦، ٨٨، ٨٩، ٩٤، ٩٧، ١٠٠-١٠٣، ١١٢، ١١٤، ١١٧، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٦. ووِجَاداتٌ نُقِل فيها من خطوط العلماء، مثل: وجدت بخط فلان، أو كتبت من خط فلان، وذلك في المجالس ٤٨، ٥١، ٥٢، ١٣٠، ١٣٢.

وهذا النوع لا يعطي دلالة صريحة على عصر المؤلف، فضلاً عن شيوخه؛ لأن لكل مؤلف حقَّ النقل عمن لم يدرك زمانه ما دام لم يصرح بالسماع منه، لكنه دال على أن صاحب الكتاب إما معاصر لمن ذكرهم في كتابه، أو جاء بعدهم لا قبلهم.

الثاني: الموصولات، وهي المبدوءة بلفظ صريح في السماع، مثل: حدثني، وأخبرني، وحدثنا، وأخبرنا، وقال لي، وأنشدني، وذلك في سائر المجالس.

وهذا النوع دلالته على المؤلف صريحة؛ لأنه يذكر فيه شيوخه الذين أخذ عنهم وشافههم، وبمعرفة وفياتهم وطبقاتهم يتجلى عصره، وتتحدد طبقته العلمية، لكن هذا النوع جاء في الكتاب مشكلاً؛ لأن أسانيده متفاوتة علواً ونزولاً، والشيوخ المصرَّح بالسماع منهم ليسوا في طبقة واحدة، بل هم في الكتاب على أربع طبقات متداخلة:

الأولى: من هم في طبقة شيوخ المبرد (ت ٢٨٥هـ) وثعلب (ت ٢٩١هـ)، وهم: حماد بن إسحاق بن إبراهيم الموصلي في المجلس ١٥١، وأبو عثمان بكر بن محمد المازني (ت ٢٤٩هـ) في المجلس ٣٢، وأحمد بن سنان القطان (ت ٢٥٦هـ) في المجلس ١١٠، وأبو زيد عمر بن شبة النميري (ت ٢٦٢هـ) في المجلسين ٧٧، ٩٠، والعباس بن الفرج الرياشي (ت ٢٥٧هـ) في المجلس ٨٧، وأبو هَفَّان عبدالله بن أحمد المهزمي (ت ٢٥٧هـ) في المجلس ٩١، وأحمد بن الحارث الخزاز (ت ٢٥٨ أو ٢٥٩هـ) في المجلس ٩٣، والحسن بن الحسن بن محمد الشيباني في المجلس ٩٢.

الثانية: المبرد وثعلب ومن في طبقتهم، وهم: أبو إسحاق طلحة بن عبدالله الطلحي (ت ٢٧١هـ) في المجلس ١٢٠، والمغيرة بن محمد (ت ٢٧٨هـ) في المجلس ١٠٩، ومحمد بن يزيد المبرد في المجالس ١١١، ١١٣، ١٢٩، والحسن بن عُلَيل العنزي (ت ٢٩٠هـ) في المجلس ١٢١، ومحمد بن زكريا الغلّابي (ت ٢٩٠هـ) في المجلس ١٠٨، وأحمد بن يحيى ثعلب في المجلس ١٢٢، وأحمد بن محمد الأسدي (ت ٣٠٧هـ) في المجلس ١١٣، وأبو ذكوان القاسم بن إسماعيل في المجلس ١٠٩، ومحمد بن العباس بن الفرج الرياشي في المجلس ١١٣، ومحمد بن الحسن البلعي في المجلس ١١٦، وعمر بن عبدالرحمن السلمي في المجلس ١١٠، ومحمد بن أبي سعيد في المجلس ١١٦، وأحمد بن عمرو بن محمد بن جعفر بن سعيد الحنفي في المجلس ١٢٣، وعمر بن علي بن الهيثم بن عثمان النوري في المجلس ١٢٤.

الثالثة: طبقة تلاميذ المبرد وثعلب، وهم: أبو القاسم إبراهيم بن محمد الصائغ (ت ٣١٣هـ) في المجلس ٦٢، وأبو الحسن علي بن سليمان الأخفش (ت ٣١٥هـ) في المجالس ٢-٩، ١٠، ٦٥، ٧٣، ٧٤، ٩٦، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٧-١٥٠، وأبو بكر محمد بن أحمد بن منصور الخياط (ت ٣٢٠هـ) في المجالس ٥٤، ٥٧، ٦١، ١١٧، ١٤٥، وأبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ) في المجالس ٩٥ (في نسخة)، ١٠٦، ١٣٩، وأبو جعفر أحمد بن عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت ٣٢٢هـ) في المجالس ٧، ٨، ٩، ٢١، ٦٢، ١٥٣، وأبو مزاحم موسى بن عبيدالله الخاقاني (ت ٣٢٥هـ) في المجلس ١٢٧، وأبو بكر محمد بن يحيى الصولي في المجلس ١١٩، وأحمد بن جعفر بن المنادي (ت ٣٣٦هـ) في المجلسين ١٢٦، ١٢٧، وأبو علي إسماعيل بن محمد الصفار (ت ٣٤١هـ) في المجالس ٢٢، ٢٧، ٦٠ (في نسخة)، ١٠٤، وأبو الحسين عبدالواحد بن محمد الخصيبي (ت بين ٣٣٠ و٣٤٠هـ) في المجلس ٥٥، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن مابنداذ في المجالس ٧، ٥٣، ٧١، والعباس بن محمد بن أحمد بن حمدون في المجلس ١٥١، وأبو عبدالله بن عيسى بن شيخ في المجلس ٩٩.

الرابعة: طبقة الآخذين عن تلاميذ المبرد وثعلب، وهو: أبو عبدالله الحسن بن علي في المجلس ١.

ومن المستبعد جدّاً في عُرف الرواية والرواة أن يروي شخص واحد عن طيف واسع من العلماء المتفاوتين في الطبقات والوفيات، فذلك أمر خلت منه كتب الرواية الأدبية المستقيمة المنوَّه ببعضها قريباً.

وإذا كان هذا من أمر أسانيد الكتاب مختلاً، فلا بد من اليقين في تحديد شيوخ مؤلفه، وقد وجدناه صرح بروايته عن شيخين له في نصَّين ذكرهما في أثناء كلامه لا في أول أسانيد المجالس، فلم يدخلهما احتمالُ أن يكونا من قبيل ما اضطرب، روى في أولهما عن علي بن سليمان الأخفش، فقال في أثناء المجلس ١٤٠: «والذي حدثني به علي بن سليمان وغيره...»[1]، وروى عنه في الكتاب أكثرَ مما روى عن غيره، وروى في ثانيهما عن أبي بكر محمد بن أحمد بن منصور الخياط، فقال في أثناء المجلس ١١٧: «واختلف النحويون في ذلك، ونحن نبين الأقاويل فيه إن شاء الله: قال لي أبو بكر محمد بن منصور...»، وروى عنه أيضاً في المجالس ٣٣، ٥٤، ٥٧، ٦١، ١٤٥.

فيصح أن يكون هذا أساساً يبنى عليه غيره، فيقاس على روايته عن هذين الشيخين بقيةُ رواياته عن شيوخه، فمن كان في طبقة الأخفش والخياط أو طبقةِ مَنْ بعدهما -وهم الشيوخ المذكورون في الطبقتين الثالثة والرابعة- صح أن يكون من شيوخه ما لم يعارض ذلك معارض أقوى منه، وتضم الطبقة الثالثة كبار شيوخه، والرابعة صغارهم أو أقرانه، فإذا كان طالب العلم آنذاك لا يباحث الأشياخ المعروفين إلا في سن العشرين وبعدها، فإنه لا يكون للمؤلف عند وفاة أقدم شيوخه المعروفين -وهو الأخفش- سنة ٣١٥هـ أقل من عشرين سنة، ويكون مولده على هذا سنة ٢٩٥هـ أو قبلها، فتكون طبقته العلمية هي طبقة

(١) وأكد السيوطي أن هذا كلام المؤلف حين نَقَلَه في الأشباه والنظائر ٣/ ٨٣ فقال: «قال صاحب الكتاب».

الآخذين عن تلاميذ ثعلب والمبرد فمن بعدهم، وهم من ولدوا في أواخر القرن الثالث، وعاشوا إلى منتصف القرن الرابع.

وعليه لا يمكن أن يروي عن الطبقة الأولى ولا الثانية؛ لأن سنه لا تحتمل إدراكهم، ولو أدركهم -خاصة المشهورين منهم، كالمبرد وثعلب- لما روى عنهم بواسطة تلاميذهم وتلاميذ تلاميذهم، ولوجدناه يصيح بذلك مباهياً به.

ولا بد -بعد ذلك- من البحث عن مخرج لما جاء في الكتاب مصرَّحاً فيه بالسماع من الطبقتين الأوليين، ويمكن تخريجه على أمرين:

الأول: وقوع خطأ من النساخ أو غيرهم بذكر صيغة التحمل الصريحة في السماع بدل غير الصريحة، وقد وقع في الكتاب من ذلك أمثلة يمكن أن يقاس عليها غيرها، فجاء في المجلس ١٠١ في أصل ياقوت: «حدثنا أبو توبة»، وفي الحاشية: «نسخة: حدَّث، وهو الصواب»[(١)]، وفي المجلس ١٥١: «حدثنا حماد بن إسحاق عن أبيه»، وفي نسخة: «حدَّث»[(٢)].

ومما يؤيد هذا أيضاً أن بعض من وقع عنهم التصريح بالسماع في الكتاب من أصحاب الطبقتين الأوليين جاءت الرواية عنهم في مواضع أخر معلقة بصيغة غير صريحة في السماع، كالروايات عن المازني في المجالس ٢، ٣٠، ٥٩، ٦٨، وعمر بن شبة في المجالس ٨٠، ٨٤، ٨٦، ١٠٠، والرياشي في المجلس ٨٢، وأبي هفان في المجلس ١٠٢، وأحمد بن الحارث الخزاز في المجلس ١١، والمبرد في المجالس ٢٤، ٣٢، ٥٦، ٦٦، ٦٨، ٦٩، ٧٥، ١١٤، ١٤٨، وثعلب في المجالس ١٥، ١٦، ١٨-٢٠، ٢٦، ٣٣، ٤٢-٤٧، ٤٩، ٥٠، ٦٧، ١٤٨، ١٥٢، ١٥٣، فلعل هذا كان هو الأصل فيها، ثم وقع فيها تحريف بعد ذلك.

(١) نسخة كوبرلّي ٥٧/ أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٥٨/ ب.

(٢) تذكرة النحاة ١٤٧، ١٥١، والأشباه والنظائر ٣/ ١٠٠، وفيه: «حديث» بدل «حدث»، وأراه تحريفاً.

الثاني: استعمال المؤلف عطف الأسانيد بعضها على بعض، والاستغناء بذلك عن ذكر شيخه -وشيخ شيخه أحياناً- في كل مجلس من المجالس المعطوفة، فظهرت بادي الرأي منقطعةَ الرواية، ثم لعله حصل خلل في ترتيب مجالس الكتاب جاءت على إثره مجالسُ عدَّةٌ بعيدةً عما عطفت عليه، وتخلَّلتها مجالس أخرى لم تكن مثلها معطوفةً، فزادها ذلك إشكالاً على إشكالها.

وقد ظهر في الكتاب أثر لهذا العطف، فجاءت فيه مجالس معطوفة صراحةً على غيرها، إن في عنواناتها أو في أوائل أسانيدها، كالمجالس ٢٦، ٣٢، ٧٨، ٧٩، ١٢٥، ١٥٠.

ويدل على أن هنالك خللاً في ترتيب الكتاب أمور:

١- ليس ثمة ما يشير إلى المنهج المتبع في ترتيب مجالسه، فليست مرتبةً حسب الموضوع الواحد، ولا حسب العلماء الذين جرت بينهم المحاورات العلمية.

٢- حوى الكتاب مجالس ذات مدار واحد جاءت مواضعها متقاربة، مثل مسائل أبي يعلى بن أبي زرعة أبا عثمان المازنيَّ في المجالس ٣٠-٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٩-٤١، ٦٤، ومجالس عدة لثعلب ذكر فيها مناقشاته العلماء، ومداولتهم الآراء فيما بينهم، أكثرها معلق عنه، وبعضها منقول من خطه، وبعضها منقول عنه بواسطة، في المجالس ١٥-٢٠، ٢٥، ٢٦، ٣٣، ٤٢-٥٠، ٥٤، ٦٧، غير أنه قد تخلَّلتهما -غيرَ مرةٍ- مجالسُ غريبة عنهما، مما يعطي انطباعاً بأن الكتاب لم يكن قد أُحكم ترتيبه.

٣- جاءت بعض صيغ الرواية في أوائل بعض المجالس بطريقة مبهمة، مثل ما في أول المجلس ١٠٥: «حدثني عن أبي يوسف يعقوب بن الدقاق»[1]، وفي أول المجلس ١٠٧: «حدثني قال: أخبرنا عبدالله بن سليمان»، وفي أول المجلس ١٢٥: «وحدثني قال: حدثني أحمد»، ولم

(١) وضُبِّب عليها في نسخة كوبرلي ٦١/ ب.

يتقدم فيها جميعاً ذكرُ من حدَّثه، وإن أمكن حمل ذلك في الأول على أن المراد بمن حدثه شيخه المتقدم في المجلس قبله، فإنه لا يتأتى في الأخيرين؛ لاختلاف طبقات الإسناد بينهما وبين ما قبلهما، وهذه إحدى صور الاضطراب في ترتيب الكتاب.

وإذا تجاوزنا إشكال تصريح المؤلف بالسماع من الطبقتين الأوليين بما تقدم ذكره صفا لنا أن شيوخه الذين حدث عنهم سماعاً ومشافهة هم أصحاب الطبقتين الثالثة والرابعة، ويبقى بعد ذلك إشكالان:

الأول: في أربعة شيوخ من أصحاب الطبقة الثالثة روى عنهم صاحب المجالس مرة مباشرة، ومرة بواسطةِ رجل واحد، وهم: أبو عبدالله محمد بن العباس اليزيدي (ت ٣١٠هـ)، روى عنه في المجلس ١ بواسطة أبي عبدالله الحسن بن علي، ومباشرة في المجالس ٩، ٩٧ (في نسخة)، ٩٨، ١٣٣، ١٣٦، وأبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ)، روى عنه بواسطة بعض أصحابه في المجالس ٧٦، ١٤٠، ١٤١، ومباشرة في المجلسين ١٣٥، ١٣٧، وأبو جعفر بن رستم الطبري (ت بعد ٣٠٤هـ)، روى عنه بواسطة بعض أصحابه أو إخوانه في المجالس ٢٨، ٢٩، ٣٨، ١١٥، ومباشرة في المجالس ٦٨، ٦٩، ٧٠، ١١٧، ١١٨، وأبو بكر عبدالله بن سليمان بن أبي داود (ت ٣١٦هـ)، روى عنه بواسطةِ من حدثه في المجلس ١٠٧، ومباشرة في المجلس ١١٠، وهذا غير مألوف في كتب الرواية؛ لأن هؤلاء إن كانوا مشايخ له فلِمَ يوسِّط بينه وبينهم أحداً؟ وإن لم يكونوا مشايخ له فلِمَ صرح بالسماع منهم؟ ولا يقال: إن ما رواه بواسطة عنهم لم يكن قد سمعه منهم وما رواه مباشرة قد سمعه منهم؛ لأن ذلك إنما يقال بعد معرفة أنهم شيوخ له فعلاً، فيحمل ذلك على تعدد الأحوال، أما والأمر على الاحتمال ولا مرجِّحَ فيه من الخارج فلا، فهؤلاء يبقى الأمر فيهم على الاحتمال، أو يترجح أنه لم يسمع منهم شيئاً، ويحمل ما وقع في الكتاب من التصريح بالتحديث عنهم على خلل عطف المجالس الذي تقدمت الإشارة إليه قريباً.

الثاني: ذَكر المؤلف بعض شيوخه بما لا يكشفهم، فصار تعيينهم إلى التخمين والظن، كأبي بكر في المجلس ١٣، وأبي الحسين في المجلس ٢٣، وقد روى المؤلف عن ثلاثة يكنون بأبي بكر: الخياط، وابن دريد، والصولي، وروى عن أبي الحسين الخصيبي، وقد يكون الأخير تحريفاً عن أبي الحسن، والمراد الأخفش، أو ابن مابنداذ.

وقد أمكن في بعضهم ترجيح شخصه بمرجحات أخرى، كأبي طاهر الذي يروي عن ثعلب في المجلس ١٧، وأرجح أنه محمد بن أحمد الذُّهْلي (٢٧٩-٣٦٧هـ)؛ لأن ثعلباً من شيوخه[١]، لا عبدالواحد بن عمر بن أبي هاشم المقرئ (٢٨٠-٣٤٩هـ)؛ لأنهم لم يذكروا ثعلباً في شيوخه[٢]، وجزؤه في (أخبار النحويين) يخلو من الرواية عنه[٣]. وكالقاضي الذي يروي عن أبي أحمد محمد بن موسى البربري (ت ٢٩٤هـ) في المجلس ٣٦، وأرجح أنه أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف (٢٦٠-٣٥٠هـ)؛ لأنه مشهور بالقضاء[٤]، وله رواية عن البربري[٥]، وقد روى عن المبرد وثعلب[٦]، وهذه طبقة شيوخ المؤلف.

وأبهم المؤلف بعض شيوخه بقوله: حدثني بعض أصحابنا، أو: بعض إخواننا، أو: بعض إخواني، في المجالس ٢٨، ٢٩، ٣٨، ١١٥ عن أبي جعفر بن رستم، وفي المجالس ٧٦، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤ عن الزجاج، وبقوله: حدثني غير واحد، في المجلس ١٣١ عن ابن كيسان، وفي المجلس ٦٩ مرسلاً.

(١) ينظر: تاريخ مدينة السلام ٢/ ١٥٢، وتاريخ دمشق ٥٠/ ٩٠، وتاريخ الإسلام ٨/ ٢٧١.
(٢) ينظر: تاريخ مدينة السلام ١٢/ ٢٥٣، وتاريخ الإسلام ٧/ ٨٧٩، وغاية النهاية ١/ ٤٧٥.
(٣) ينظر: أخبار النحويين ١٥-٥٣.
(٤) ينظر: تاريخ مدينة السلام ٥/ ٥٨٧، وتاريخ الإسلام ٧/ ٨٨٥.
(٥) ينظر: تاريخ مدينة السلام ٤/ ١٢، ٣٩٧، وتاريخ دمشق ٥٦/ ٣٥٨، ومعجم الأدباء ٢/ ٨٦٠، ومصارع العشاق ٢/ ٦٨، ٢٤٣.
(٦) ينظر: تاريخ مدينة السلام ١٢/ ١٥٧، وتاريخ دمشق ٣٧/ ٢٠٦.

هذا ما ظهر لي في تعيين طبقة مؤلف الكتاب من واقع أسانيد كتابه، أما ما في الكتاب من الدلائل التي تشي بمؤلفه وتشير إلى شخصيته فالذي ظهر لي منها ما يلي:

١- له عناية بأسماء الرجال، ونقد الأسانيد، وتجلى ذلك في موضعين علَّق فيهما على أخطاء الأسانيد، أحدهما قوله في المجلس ١٤٠: «وقع في هذه الحكاية سهوٌ من الحاكي لها أو من الناقل، وذلك أنه حكى أن المازني حضر مجلس الجرمي، وهذا غلط، والذي حدثني به علي بن سليمان وغيره أن الجرمي تكلم بهذا بحضرة الأصمعي، والسائلُ له الأصمعي، وإنما كان ذلك على الأغلوطة والتجربة»، والآخر قوله في المجلس ١٠٧: «أما الرواية عن عمرو بن عثمان، عن شابور، فهو خطأ، وإنما هو محمد بن شابور، وقد جاء في حديثه: قال محمد، وهو محمد بن شابور، وقد جاء في ذلك رواية محمد بن المصفى الأولى، قال: حدثنا ابن شابور، وهو محمد، وإنما سقط من رواية عمرو بن عثمان الابن؛ لأن شابور هو محمد بن شابور، فاعلم ذلك».

٢- له عناية بالقراءات؛ إذ روى فيها عدة مجالس، كالمجالس ٢٨، ٣٤، ٦٤، ١٠٧، ١١٣، ١١٦، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٥٠، وجاء في آخر المجلسين ١٠٧، ١١٦ تعليقان في القراءات، لعلهما له.

٣- ناقل لا ناقد، فأكثر ما في الكتاب من منقوله لا من قوله، وأظهر ما يمكن أن يكون من أقواله هو عنوانات المجالس، وبعض التعليقات التي ربط بها بين المجالس وأقوال العلماء، كقوله في المجلس ٦٨: «وهذه الآية فيها اختلاف»، ثم ساق قول المبرد وسيبويه (ت ١٨٠هـ) والمازني، وقوله في المجلس ٦٩: «وأما محمد بن يزيد فقال: حدثني غير واحد»، وقوله في آخر المجلس ٧٥: «هذه الحكاية عن المبرد»، وقوله في المجلس ١١٧: «واختلف النحويون في ذلك، ونحن نبين الأقاويل فيه إن شاء الله».

٤- وقف على كتب ومجاميع بخطوط العلماء؛ إذ صرح في المجالس ٤٨، ٥١، ٥٢، ١٣٠، ١٣٢ بالنقل من خطوط المبرد، وثعلب، وإسحاق الموصلي (ت ٢٣٥هـ)، وأحمد بن حاتم (ت ٢٣١هـ)، ومحمد بن داود بن الجراح (ت ٢٩٦هـ).

٥- تكرر عنده التعبير عن المماثلة بقوله: «ومثله كذا»، قال في المجلس ٢٧: «ومثل هذا: قصة الفراء»، وفي المجلس ٦٨: «ومثل قول أبي حاتم: إن "أحداً" لم يوصف به غير الله، فصار معرفةً: قولُ أبي العباس محمد بن يزيد»، وفي المجلس ٩٧: «ومثله: ما أنشد الفراء»، وفي المجلس ١١٧: «ومثل ذلك: قيل للفراء لحسن نظره»، وفي المجلس ١٤٨: «ومثل هذا مما يسأل عنه»، وفي المجلس ١٥١: «ومثل هذا: ما حدثني به العباس بن محمد بن أحمد بن حمدون».

٦- عرفت من مصادره: (المذكر والمؤنث) لأبي حاتم السجستاني (ت ٢٤٨هـ)، استقى منه في المجالس ٥٨، ٩٤، ٩٥، و(شرح المفضليات) لأبي محمد الأنباري (ت ٣٠٤هـ)، نقل منه في آخر المجلس ١٠٩، و(مسائل أبي يعلى بن أبي زرعة أبا عثمان المازنيَّ)، نقل منها المجالس ٣٠-٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٧، ٣٩-٤١، ٦٤، وأظنها كانت مجموعة في نسخة واحدة متداولة بين العلماء؛ فقد ساق أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) منها مجالس عدة[1].

وبعد هذا، فإن ما تقدم من إشكالات كتاب المجالس تدل على أنه كان مسوَّدة لم يخرجه مؤلفه كما ينبغي في أمثاله، ولم يعتن بتهذيبه وإحكامه، واكتفى فيه بالجمع والنقل، فتلقاه الناس عنه على ما فيه من إشكالات، والدليل على هذا كلُّ ما تقدم من جهالة مؤلفه، وتعدد عنواناته، واختلاف نسخه في ذكر

(١) مختار تذكرته ٦٥-١٠٦، ١٢١-١٣٨، ويحتمل أن منها ما في ١١٥-١٢٠. وزاد عليه كتاب المجالس ما في المجالس ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٩ (هو عند الفارسي مختصر)، ٤١، ٦٤.

المجالس وإسقاطها، واضطراب ترتيبه، وتباين طبقات أسانيده، إضافة إلى ما فيه من أخطاء في سياق النصوص والأسانيد والأسماء، نبَّه على بعضها ياقوت في نسخته، من مثل قوله في حاشية المجلس ٣: «كذا فيه، ولعل صوابه في قول أم خيرة: غُمي؛ لتوافق ابنها، فيصح قول منتجع فيها: أفسدك ابنك، فأما إذا قالت: أُغمي فهو مثل قول منتجع، فليس لقوله لها: أفسدك ابنك معنًى، وقد وافقته في قوله، والله أعلم»[(١)]. وفي حاشية المجلس ٣٤: «قلت: هذا خطأ فاحش، وجهل ظاهر، وهو جعله المازني محمد بن حبيب؛ لأن اسم المازني بكر بن بقية، ومحمد بن حبيب أديب آخر معروف»[(٢)]. وفي حاشية المجلس ٣٨: «هذا البيت لذي الرمة، وسؤال الفرزدق عنه غلط فيما أحسب»[(٣)]. وفي حاشية المجلس ٥٨: «هذا الكلام غير متسق، والذي يصححه وينسقه أن يقال: قال أبو عثمان: وجرى ذكر ذلك عند الأصمعي، وحضر ابن السجستاني، وإن لم يكن كذا فلا معنى للكلام»[(٤)]، وفي حاشية المجلس ١٠٦: «من العلامة وإلى آخر الفصل لا فائدة في كَتْبه؛ لأن هذه قصة طويلة لا يفهم معناها بعشرة أوراق، وذكرها على [هذا] الوجه خُلْف»[(٥)].

ولعل كون الكتاب مسودةً هو سببَ اضطراب أسانيده واختلال ترتيبه، فقد يكون مؤلفه كَتَبَه متداخلَ الأسانيد، وقدَّم بعضها على بعض؛ لمعرفته صواب ترتيبها، فنسخ الناس منه نسخهم على الوجه دون مراعاة ترتيبه الصحيح، فجاءت بعض أسانيده المعطوفة قبل ما عطفت عليه، وتخللت بعضَ مجالسه المتسقة مجالسُ غريبة عنها.

(١) نسخة كوبرلّي ٣/ أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٣/ أ.
(٢) نسخة كوبرلّي ٢١/ ب، ونسخة دار الكتب المصرية ٢١/ ب.
(٣) نسخة كوبرلّي ٢٤/ أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٢٤/ ب.
(٤) نسخة كوبرلّي ٣٦/ ب، ونسخة دار الكتب المصرية ٣٨/ أ.
(٥) نسخة كوبرلّي ٦٢/ أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٦٤/ أ، وما بين المعقوفين منها.

المبحث الثاني:

آراء العلماء في نسبة الكتاب:

وجدت العلماء إزاء هذا الكتاب فريقين: فريقاً لم ينسبه إلى أحد، وفريقاً نسبه إلى مؤلف.

والفريق الأول قسمان: قسم صرحوا بنقلهم من الكتاب، وقسم لم يصرحوا بنقلهم منه، لكني استظهرت أنهم صدروا عنه.

فنقل القرافي (ت ٦٨٤هـ) المجلس ١٥٢ بمعناه من الكتاب مصرِّحاً بذلك، لكنه أبهم مؤلفه، فقال: «حكى صاحب كتاب (مجالس العلماء) أن الرشيد كتب إلى قاضيه أبي يوسف هذه الأبيات...»[١].

وصرح ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) بنقله من الكتاب، ولم يسم مؤلفه، فقال: «وفي (مجالس النحويين): أن الأصمعي حدَّث أن عنبسة النحوي...»[٢]، ثم ساق المجلس ٣٨ بمعناه مختصراً[٣]، ونقله في موضع آخر بلفظه غير مصرح بالكتاب[٤]. ونقل أول المجلس ٦٩ بلفظه، ثم قال: «من كتاب (المجالس)»[٥]. وساق المجلس ١٥٢ بمعناه مختصراً[٦]، وذكر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) أنه نقله من كتاب (غرائب مجالس النحويين)[٧].

(١) الفروق ٣/ ٩٦٢.
(٢) تخليص الشواهد ٢٣٢.
(٣) ولفظه لفظ أبي الفرج الأصفهاني في الأغاني ١٨/ ٣٤.
(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/ ٢٠٠ عن تذكرة ابن هشام.
(٥) حواشي ألفية ابن مالك (نسخة مجمع اللغة العربية بدمشق) ٦٧/ ب.
(٦) مغني اللبيب ٧٦. ونقله عنه تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٣٥، فقال: «وبعض الناس يحكي أن هارون الرشيد ...».
(٧) شرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٣٢٦.

وألفيت تطابقاً في رواية بعض المجالس بين كتاب المجالس ومصادر أخرى من غير إشارة إليه ولا إلى مؤلفه، فاحتملت في بعضها أن يكون مؤلفوها صادرين عنه غير مصرحين بذلك.

فساق النديم (ت ٣٨٠هـ) المجلسين ٢٠، ٢٧ بطولهما بلفظهما[١]. وقال في ترجمة أبي مسحل عبدالوهاب بن حريش: «حضر بغداد وافداً على الحسن بن سهل، وله مع الأصمعي مناظرات في التصريف»[٢]، فكأنه أخذه من المجلس ٣٣ الذي جاء فيه: «... حدثني أبو مسحلٍ قال: كنت بعسكر الحسن بن سهل وأنا مع الحسن، فمر بنا الأصمعي ونحن نتذاكر التصريف، فقال: من هذا الذي يدخل في صناعتنا؟ فقلت له: ليس هذا من صناعتك، فقال لي: سبحان الله! فقلت له: كيف تقول في قوله:

وصَالِياتٍ كَكَما يُؤْثَفَيْنَ[٣]

من أويت؟ قال: فمرَّ...». وقال في ترجمة أبي سرَّار الغنوي: «وله مجلس مع محمد بن حبيب أبي أبي عثمان المازني»[٤]، ثم ساق المجلس ٣٤ بلفظه، وعنوانه في كتاب المجالس: «مجلس أبي [أبي][٥] عثمان المازني محمد بن حبيب مع أبي سرَّار الغنوي»، ثم قال في ترجمة المازني: «وكان أبوه محمد بن حبيب نحويّاً قارئاً، وله مع أبي سرَّار الغنوي خبر قد ذكرناه»[٦].

(١) الفهرست ١/ ١٥٩، ١٦٠، ٢٢١، ٢٢٢.

(٢) السابق ١/ ١٢٦.

(٣) بيت من مشطور السريع الموقوف، لخِطَام المجاشعي. صاليات: أي: مُسْودّات من النار، ويُؤَثْفَين: من أثفيت القِدر إذا جعلت لها أثافي. ينظر: الكتاب ١/ ٣٢، والتذييل والتكميل ١١/ ٢٦١، وخزانة الأدب ٢/ ٣١٣.

(٤) الفهرست ١/ ١٢١، ١٢٢.

(٥) ما بين المعقوفين ليس في نسخ كتاب المجالس، وهو في الفهرست، وبه يستقيم السياق.

(٦) الفهرست ١/ ١٦٢.

وساق ابن جني (ت ٣٩٢هـ) في كتابه (الخصائص) مجالس عديدة جاءت في كتاب المجالس بنصها أحياناً، ومختصرةً أحياناً[١]، فأورد المجالس ٨، ١٥، ٧٠، ٧٨، ٨٧، ١١٤ مختصرةً[٢]، وأورد طرفاً مختصراً من المجلسين ٢٠، ٢٢ [٣]، وأورد المجلسين ٩٤، ٩٥ بمعناهما مختصرين[٤]، وأورد المجالس ٧، ٩، ٢١، ٣٨، ٦٥، ٧١، ٩٠، ٩١، ٩٧ بألفاظها[٥]، والمجلس ٣ بلفظه بتقديم وتأخير[٦]، وأورد طرفاً من المجلس ٨٣ بلفظه[٧]. على أنه قد أورد بعض المجالس من مصدر آخر مع كونها في كتاب المجالس، كالمجلس ١١٩ الذي نقله من شيخه أبي علي الفارسي[٨]، والمجلس ٥١ الذي نقله من ثعلب[٩]، والمجلس ٦٣ الذي نقله من ابن دريد[١٠].

وذكر علم الدين السخاوي (ت ٦٤٣هـ) المجلسين ٥٠، ٨٤ بتمامهما بلفظهما[١١]، وبعض المجلسين ١٠١، ١٢٧ بلفظهما[١٢]، واستفاد من المجلس ١٠٣ [١٣].

(١) وهي عنده على الترتيب: المجالس ٧٨، ٨٣، ٨٧، ١١٤، ٩٠، ٩١، ٩٤، ٩٥، ٩٧، ٦٥، ٧٠، ٧١، ٣٨، ٣، ٧، ٨، ٩، ١٥، ٢٠، ٢١، ٢٢.

(٢) الخصائص ٣/ ٢٩٢-٢٩٥، ٣٠٤، ٣٠٩-٣١١، وأشار إلى المجلس ٧٠ أيضاً في المبهج ١٢٧.

(٣) السابق ٣/ ٣١١، ٣١٢.

(٤) السابق ١/ ٣٥٧، ٣/ ٢٩٨، وأشار إلى أولهما في المحتسب ١/ ٤٩. والمجلس ٩٤ وبعض المجلس ٩٥ في المذكر والمؤنث لأبي حاتم ١٨٦، ١٨٧، ٧٢، فيحتمل أن يكون صاحب كتاب المجالس وابن جني نقلاهما منه، لكن ابن جني أبدل الآية الواردة في المجلس ٩٤ بآية أخرى تقوم مقامها، ولعل ذلك من تصرفه، فليست في المذكر والمؤنث، ولم أقف عليها عند غيره ممن نقلوا هذا المجلس.

(٥) الخصائص ٣/ ٢٩٥، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٣-٣٠٥، ٣٠٩-٣١٢. والبيت الوارد في المجلس ٩٧ مركب في الخصائص من بيتين، ولعله سهو.

(٦) السابق ٣/ ٣٠٨.

(٧) السابق ٣/ ٢٩٢، ٢٩٣، واختصره في المحتسب ١/ ٨٦.

(٨) الخصائص ٣/ ٢٩٢، والمنصف ١/ ١١٦. وينظر: الأشباه والنظائر ٣/ ٢٠١، والمزهر ٢/ ٣٧٣.

(٩) مجالسه ٢٧٥. وهو في الخصائص ٣/ ٢٩٦، ٢٩٧.

(١٠) جمهرة اللغة ٢/ ٦٣٢، والاشتقاق ٤٤٧. وهو في الخصائص ٣/ ٣٠٥، ٣٠٦.

(١١) سفر السعادة ٢/ ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢.

(١٢) جمال القراء ٥٧٤، ٥٧٥.

(١٣) سفر السعادة ٢/ ٩١٠.

وأورد القفطي (ت ٦٤٦هـ) مجالس كثيرة هي بألفاظها في كتاب المجالس، وترى مواضعها في تخريجات الأستاذ عبدالسلام هارون، وقد فاته شيء منها[١].

ورأيت مجالس بألفاظها عند آخرين، لكنها لم تتضافر عندهم تضافرَها عند من تقدم ذكرهم، فالمجلس ١٣٤ عند علي بن حمزة البصري (ت ٣٧٥هـ) بلفظه بتمامه معلَّقاً[٢]، والمجلس ٦٣ عند ابن سيده (ت ٤٥٨هـ) بلفظه[٣]، والمجلس ٩٩ عند ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ) في كتابه (السر المصون) بتمامه بلفظه معلقاً[٤].

أما الذين نسبوا الكتاب إلى مؤلف فإنهم اختلفوا في تعيينه على ثلاثة آراء:

الرأي الأول: أن مؤلفه هو أبو أحمد حامد بن جعفر بن محمد بن عقيل البلخي.

وقد اجتهدت كثيراً في الوقوف على ترجمة له أو ذكرٍ له في بطون الكتب فلم يتهيأ لي إلى الآن.

وهذا الرأي ذكره ياقوت في إحدى حواشيه على الكتاب، فقال: «وقفت من هذا الكتاب على عدة نسخ، لم نجده في واحدةٍ منها منسوبَ التصنيف إلى أحد، غير أن بعضهم نَسَبَه إلى أبي أحمد حامد بن جعفر البلخي»[٥].

ولم أقف على مستند هذه النسبة، ولا على أثر لها في نسخ الكتاب المعروفة اليوم، وأظن مستندها مجيء بعض نسخ الكتاب قديماً منسوبة إلى البلخي، فلما رآها من رآها من العلماء منسوبةً إليه جزم بذلك.

---

(١) كالمجالس ١، ٢، ٤، ٦، وهي على الترتيب في إنباه الرواة ٤/ ١٣٦، ١١٧، ٢/ ٣١٤، ٣/ ٣٩.

(٢) بقية التنبيهات على أغلاط الرواة ١٠٧-١٠٩.

(٣) المخصص ٤/ ٣٤٠. ولم يسقه باللفظ المقارب له الذي رواه ابن دريد في جمهرة اللغة ٢/ ٦٣٢، والاشتقاق ٤٤٧، ونقله عنه القالي في أماليه ١/ ٩٦، ٩٧، وعلي بن حمزة البصري في التنبيهات ٢٤٦، وابن جني في الخصائص ٣/ ٢٩٦، ٢٩٧.

(٤) ينظر: الآداب الشرعية لابن مفلح ٣/ ٤٦٥.

(٥) نسخة كوبرلي ١/ أ.

ولم يذكر ياقوت أن كتاب المجالس نسب في نسخه المتداولة بين العلماء إلى أحد غير البلخي هذا، ويؤيد ذلك: أن الحريري (ت ٥١٦هـ) ذكر في (درة الغواص) خبراً معلَّقاً فيه أن الرشيد (ت ١٩٣هـ) جمع بين الكسائي (ت ١٨٩هـ) وأبي محمد اليزيدي (ت ٢٠٢هـ)، فجرت بينهما مسألة في قولهم: «بُسْرَةٌ مُذَنَّبة»[١]، فعلَّق على ذلك ابن بري (ت ٥٨٢هـ) في (حواشيه على درة الغواص) قائلاً: «ذكر أبو أحمد بن جعفر البلخي أن المجلس الذي جرى بينهما إنما كان في بيت شعر سأل اليزيديُّ الكسائيَّ عن إعرابه، وهو... (وساق نحو ما في المجلس ١٢٠ مختصراً)»[٢].

وقال ابن خلكان (ت ٦٨١هـ): «وحكى أبو أحمد بن جعفر البلخي في كتابه أن اليزيدي المذكور سأل الكسائي... (وذكر المجلس ١٢٠ بنحوه)»[٣].

وجاء نحوه عند اليافعي (ت ٧٦٨هـ)[٤]، وتاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)[٥]، والدميري (ت ٨٠٨هـ)[٦]، والخفاجي (ت ١٠٦٩هـ)[٧]، ووقع في مطبوعات كتب بعضهم تحريفات في اسم البلخي، والصواب ما ذكره ابن بري وابن خلكان.

وقال العصامي (ت ١١١١هـ): «وفي كتاب (الأذكياء): ذكر أبو جعفر أحمد بن جعفر البلخي أن الرشيد جمع بين الكسائي وأبي محمد اليزيدي يتناظران في مجلسه، فسألهما الكرماني عن قول الشاعر... (بنحو ما في المجلس ١٢٠)»[٨]، والظاهر أنه يريد كتاب (الأذكياء) لابن الجوزي؛ إذ

(١) درة الغواص ٥٠، ٥١.
(٢) حواشي درة الغواص ٦٦، ٦٧.
(٣) وفيات الأعيان ٦/ ١٨٦.
(٤) مرآة الجنان ٢/ ٥.
(٥) طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ١٤٢.
(٦) حياة الحيوان الكبرى ٢/ ٢١٠.
(٧) شرح درة الغواص ٦٧.
(٨) سمط النجوم العوالي ٣/ ٤١٧.

عـدَّه في أول كتابـه مـن مصـادره[1]، ونقـل منـه في ثلاثـة مواضـع أخـرى[2]، لكنـي لم أقـف عـلى هـذا المجلـس في مطبوعـة كتـاب (الأذكيـاء)، ولا في ثـماني نسـخ خطيـة منـه، إحداهـا مكتوبـة سـنة ٦٢٥هـ وتامـة الأسـانيد[3]، ووقفـت فيـه عـلى المواضـع الثلاثـة الأخـرى[4]، فربـما كان العصامـي ينقـل مـن نسـخة أخـرى لم تصلنـا، أو يكـون قـد وهـم، أو وقـع في كلامـه تحريـف، كالتحريـف الـذي وقـع في اسـم البلخـي.

وجـرى أبـو حيـان الأندلـسي في مواضـع مـن كتبـه عـلى نسـبة كتـاب المجالـس إلى البلخـي، فنقـل المجلـس ٣٩ بتمامـه بلفظـه قائـلاً: «وحكـى حامـد[5] بـن جعفـر بـن محمـد بـن عقيـل في كتـاب (مجالـس النحويـين وغيرهـم مـن العلـماء بالعربيـة) عـن أبي عثـمان المـازني أن مـروان سـأل الأخفـش...»[6]، ونقلـه بلفظـه أيضـاً في موضـع آخـر، فقـال: «وحكـى أبـو أحمـد حامـد بـن جعفـر البلخـي عـن أبي عثـمان المـازني أن مـروان سـأل أبـا الحسـن الأخفـش...»[7]، ونقلـه بلفظـه أيضـاً في موضـع ثالـث، لكـن لم ينـص عـلى مصـدره فيـه، وأحـال عـلى (التذكـرة) لـه[8]. ونسـب الاختيـار الـذي عُقِّـب بـه المجلـس ١٣٣ -وهـو مـن المجالـس الزائـدة- إلى أبي أحمـد البلخـي، واسـتفاد منـه تسـمية أصحـاب الآراء في المسـألة الـواردة فيـه[9].

(١) السابق ١/ ٦٢.
(٢) السابق ٣/ ٢٢٧، ٣٦٦، ٣٩٣.
(٣) نسخة كوبرلّي بالرقم ١١٩٩.
(٤) أخبار الأذكياء ١٧٥، ١٥٨، ١٤٢.
(٥) في المطبوعة: عامر، والتصويب من المخطوطة (ق ٥٥٩).
(٦) تذكرة النحاة ٧٢٤.
(٧) منهج السالك ٩٥. ونقله عنه ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ) في تمهيد القواعد ٣/ ١٥١٣.
(٨) التذييل والتكميل ٦/ ١٢٩.
(٩) التذييل والتكميل ٥/ ٢١٦-٢١٨، وارتشاف الضرب ٣/ ١٢٩٣.

وتقدم أن أبا حيان نقل في موضع واحد المجالس الزائدة التي أثبتها ياقوت في آخر نسخته إلا اثنين، ولم يشر إلى مصدرها، ولم ينسبها إلى أحد[1]، لكن دلَّ نقلُه المجلسين ٣٩، ١٣٣ منسوبين إلى البلخي على أنه يرى أن الكتاب -بصيغتيه: ذات الزيادات والخالية منها- من تأليفه.

ونصَّ ابن قَديد الحنفي (ت ٨٥٦هـ) على نسبة الكتاب إلى البلخي حين نقل منه أول المجلس ٢ بلفظه، فقال: «في كتابٍ عَمِلَه البلخيُّ في (مجالس النحاة الأقدمين) قال: حدثني أبو الحسن علي بن سليمان...»[2]، ويدل قوله: «عَمِلَه» على أنه قد وقف على نسخة من الكتاب فيها التصريح بأن البلخي هو مؤلفه.

الرأي الثاني: أن مؤلف الكتاب هو أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي كاتب الوزير ابن حِنْزابه.

وهذا الرأي رجَّحه ياقوت لـمَّا وقف على نسخة أبي مسلم من الكتاب، مستدلًّا بأن شيوخ مؤلف الكتاب هم شيوخ أبي مسلم، وردَّ الرأي الأول بالسماع الذي وجده على نسخة أبي مسلم، وفيه أن البلخي قرأ الكتاب على أبي مسلم، والمعتاد أن القارئ يكون آخذاً للكتاب لا مؤلفاً، غير أن ياقوتاً تشكَّك في بعض أسانيد الكتاب المنقطعة، قال في إحدى حواشيه: «وقفت من هذا الكتاب على عدة نسخ، لم نجده في واحدةٍ منها منسوبَ التصنيف إلى أحد، غير أن بعضهم نسبه إلى أبي أحمد حامد بن جعفر البلخي توهُّماً، فأبطل ذلك ما وجدناه على النسخة المنقول منها هذه النسخة، وهي نسخة أبي مسلم، وبعضها بخطه، وقد قرأها البلخي على أبي مسلم، وكتب له خطه بالقراءة، فأُرِيتُ أن هذا الكتاب تصنيف الشيخ أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب؛ لأن المشايخ الذين روى عنهم فيه كلَّهم مشايخ أبي مسلم، كابن دريد، وأبي بكر الأنباري، وأبي بكر الخياط، وعلي بن سليمان

(١) تذكرة النحاة ١٢٤-١٥٢.

(٢) حواشي أوضح المسالك ٥/ أ.

الأخفش، وغيرهم، وإن كان قد أرسل الرواية فيه عن جماعة يصلح أن يكونوا مشايخ لمشايخه، كعمر بن شبة، والمبرد، وثعلب، والله أعلم»[1].

وعقَّب ياقوت في حاشية المجلس ١٠١ على ما في أصل نسخته: «حدثنا أبو هَفَّان» بقوله: «كذا، وصوابه: حدَّث؛ فإن من يروي عن ابن دريد وابن الأنباري وعلي بن سليمان لا يجوز أن يروي عن أبي هَفَّان ألبتة»[2]. وعلى ما في المجلس ١٠٨: «حدثنا الغلَّابي» بقوله: «وهذا أيضاً منكر؛ لا يجوز أن يكون من يروي عن ابن دريد وعلي بن سليمان أن يروي عن الغلَّابي، والله أعلم»[3]. وعلى ما في المجلس ١١١: «حدثنا محمد بن يزيد» بقوله: «وهذا أيضا منكر»[4]. وعلى ما في المجلس ١٣٥: «قال لنا أبو إسحاق يوماً في مجلسه» بقوله: «هذا لا يصح أن يقوله أبو مسلم؛ لأن أبا مسلم مولده في سنة خمس وثلاثمائة، والزجاج توفي في سنة عشر وثلاثمائة»[5].

ونصُّ السماع الذي أبطل به ياقوت نسبة الكتاب إلى البلخي أورده في آخر نسخته، فقال: «وكان في آخر النسخة، وعلى كل جزء من خمسة الأجزاء ما هذا مثاله أو في معناه بخط أبي مسلم محمد بن أحمد الكاتب: بلغت قراءة أبي أحمد حامد بن جعفر البلخي عليَّ من أول المجالس بطبرية، في يوم الثلاثاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الآخرة، سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، والحمد لله»[6]. وأكَّد ياقوت رأيه هذا في مؤلف الكتاب حين ذكر موضع آخر الجزء الثاني من نسخة أبي مسلم بقوله: «آخر الجزء الثاني من أجزاء أبي مسلم المصنِّف بخطه»[7].

(١) نسخة كوبرلّي ١/ أ.
(٢) نسخة كوبرلّي ٥٧/ ب، ونسخة دار الكتب المصرية ٥٩/ أ.
(٣) نسخة كوبرلّي ٦٣/ أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٦٥/ أ.
(٤) نسخة كوبرلّي ٦٤/ أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٦٦/ أ.
(٥) نسخة كوبرلّي ٨٠/ أ.
(٦) السابق ٧٣/ ب.
(٧) مجالس العلماء ١١٨ ح ١، ونسخة دار الكتب المصرية ٣٤/ ب.

ولما سقطت من نسخة دار الكتب المصرية ورقة غلافها، وكان في حاشية المجلس ٥٤ منها: «آخر الجزء الثاني من أجزاء أبي مسلم المصنِّف بخطه»[١] استظهر بعضهم أن الكتاب لأبي مسلم، فكتب على وجه الورقة الأولى بخط حديث: «مجالس أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب كاتب ابن حنزابه»، واستند إلى هذا مفهرس مخطوطات الدار، فنسبها إلى أبي مسلم[٢].

واعتمد ما كُتب على هذه النسخة جماعة، فنسبوا الكتاب إلى أبي مسلم، منهم: محمود فؤاد الجبالي (كان حيّاً ١٣٣٧هـ)[٣]، وأحمد تيمور (ت ١٣٤٨هـ)[٤]، وكارل بروكلمان (ت ١٣٧٥هـ)[٥]، وأحمد أمين (ت ١٣٧٩هـ)[٦]، ومحمد الطنطاوي (ت ١٣٧٩هـ)[٧]، ومحمد علي النجار (ت ١٣٨٤هـ)[٨]، وسامي الدهّان (ت ١٣٩١هـ)[٩]، وخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)[١٠]، وعبدالعزيز الميمني (ت ١٣٩٨هـ)[١١]. واستنسخ الأوّلان والأخيرُ من هذه النسخة نُسَخاً لهم نُسب الكتاب فيها لأبي مسلم[١٢].

---

(١) السابق نفسه.

(٢) فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار (لغاية آخر شهر مايو سنة ١٩٢٦م) ٣/ ٣٢٣. وذكر المفهرس أن كتاب المجالس ينقص الجزء الأول وأوراقاً من الثاني، وهذا وهم، وإنما أداه إلى ذلك أن الناسخ لم يبيِّن آخر الجزء الأول من أجزاء نسخة أبي مسلم، وابتدأ بذكر آخر الجزء الثاني في آخر المجلس ٥٤، والسقط في أول نسخة الدار إنما هو ورقة واحدة فقط، مقارنةً بنسخة كوبرلّي التامة.

(٣) مخطوطة كتاب المجالس في دار الكتاب المصرية بالرقم (١٨٩٣٠ز) بخطه وتحقيقه. ووهم في أوله، فنسب الكتاب إلى أبي الفضل بن حنزابه، لا إلى كاتبه أبي مسلم.

(٤) تصحيح لسان العرب ٣١، ٣٨، والسماع والقياس ٤٥، ٧٩، وأوهام شعراء العرب في المعاني ٩٠.

(٥) تاريخ الأدب العربي (القسم الثاني) ٣/ ١٤٩.

(٦) ضحى الإسلام ٤٢٠.

(٧) نشأة النحو ٣٥.

(٨) حواشي الخصائص ١/ ٢٤٠، ٣٨٥، ٣/ ٢٩٨، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٢.

(٩) مقدمة تحقيق كتاب السياسة للوزير المغربي ١٦ ح ٣.

(١٠) الأعلام ٥/ ٣١٣. وتبع مفهرس الدار في وهمه المتقدم.

(١١) حواشي التنبيهات على أغاليط الرواة ٧٩، ٨٥، ٨٦.

(١٢) تقدم ذكرها في النسخ المنقولة من نسخة دار الكتب المصرية.

الرأي الثالث: أن مؤلف الكتاب هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجَّاجي.

وهذا الرأي ذكره ياقوت احتمالاً وظنّاً في حاشية المجلس ١٣٥ الذي أوله: «قال لنا أبو إسحاق يوماً في مجلسه»، فقال: «هذا لا يصح أن يقوله أبو مسلم؛ لأن أبا مسلم مولده في سنة خمس وثلاثمائة، والزجاج توفي في سنة عشر وثلاثمائة، ولكني أظنُّ أن هذا لفظُ أبي القاسم الزجاجي، والله أعلم»[(١)]، ولا شك أن ياقوتاً لم يكن يرى أن الزجاجي هو مؤلف الكتاب كما مضى من كلامه، وإنما قال هذا تخريجًا لانقطاع الإسناد الذي بيَّنه.

وذكر السيوطي هذا الرأي ظنّاً أيضاً، فنقل المجلسين ١٣٨، ١٣٥ من (تذكرة النحاة) لأبي حيان الأندلسي، وقال في أولهما: «مجلس الخليل مع سيبويه. ذكره أبو حيان في (تذكرته)، وأظنه أخذه من كتاب (غرائب مجالس النحويين) الآتي ذكره»[(٢)]، وقال في الثاني: «مجلس أبي إسحاق الزجاج مع جماعته. ذكره أبو حيان في (تذكرته)، وهو في كتاب (المجالس) المشار إليه، وأظنه تأليف تلميذه أبي القاسم الزجاجي، فإنه قال فيه: قال لنا أبو إسحاق يوماً في مجلسه...»[(٣)]، ثم نقل بعد ذلك عدة مجالس من الكتاب، مصدِّراً إياها بقوله: «مجالس ذكرها صاحب الكتاب المسمى (غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين)، ولم أقف على اسم مصنفه، وأظنه لأبي القاسم الزجاجي»[(٤)].

وترجيح كون الزجاجي مؤلف الكتاب الذي ذكره السيوطي ظنّاً في المجلس ١٣٥ قد ذكره ياقوت بنصه في حاشية المجلس نفسه من نسخته كما تقدم، فلعل الكتاب الذي وقف عليه السيوطي كان منقولاً من نسخة ياقوت مع تعليقاته عليها، فاستفاد منها السيوطي.

---

(١) نسخة كوبرلّي ٨٠/ أ.

(٢) الأشباه والنظائر ٣/ ٣٣.

(٣) السابق ٣/ ٣٥.

(٤) السابق ٣/ ٦٣-١٠٣.

وأظن السيوطي لم يقف إلا على هذا الكتاب الذي ذكره؛ فكل ما نقله من المجالس التي حوتها نسخة أبي مسلم كان من أمالي الزجاجي لا من كتاب المجالس[1]، وبعض المجالس كان عنده في هذا الكتاب إلا أنه لم ينقله منه، بل من أمالي الزجاجي[2].

ونقل البغدادي المجلسين ١٤٧، ١٥٢ عن السيوطي، لكنه في أولهما جزم بنسبة الكتاب إلى الزجاجي، ولم يذكرها كالسيوطي احتمالاً، فقال: «وأورد السيوطي في (الأشباه والنظائر) مجلس ثعلب مع جماعة من النحويين، نقله من كتاب (غرائب مجالس النحويين) للزجاجي، قال: حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان قال: كنا عند أبي العباس ثعلب، فأنشدنا...»[3]، وقال في موضع آخر: «وفي (مجالس النحويين) للزجاجي قال: حدثنا أبو الحسن علي بن سليمان قال: كنا عند أبي العباس ثعلب...»[4]، أما في ثانيهما فنقل كلام السيوطي كما هو على الاحتمال[5].

وأظن البغدادي لم يقف على كتاب المجالس؛ فإني لم أره نقل منه شيئاً غير هذين المجلسين بواسطة السيوطي.

ولا يظهر أن ابن هشام الأنصاري يريد كتاب المجالس في قوله الذي نقله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)[6]: «وفي مسائل الزجاجي: قال المازني: سأل مروانُ

(١) وهي المجالس ١، ٤، ١٦، ٢١، وهي على الترتيب في الأشباه والنظائر ٣/ ٥١، ٢٩، ١٠٣، ٤٧، والمجلس ١٦ أيضاً في المزهر ٢/ ١٨٩، ١٩٠.

(٢) وهي المجالس ١٣٠، ١٣٣، ١٤١، وهي على الترتيب في الأشباه والنظائر ٣/ ٤٩، ٤٣، ٥٣.

(٣) خزانة الأدب ٧/ ٤٩٣.

(٤) حاشية على شرح بانت سعاد ١/ ٧٤٥.

(٥) شرح أبيات مغني اللبيب ١/ ٣٢٦.

(٦) التصريح بمضمون التوضيح ٢/ ٣٦٧. وفي المطبوعة: «قاله الموضح في الحواشي. وفي مسائل الزجاجي...»، والصواب الذي رأيته في نسخة المصنف بخطه (ق٨٩/ ب): «قال الموضح في الحواشي: وفي مسائل الزجاجي...»، وهو قد ذكر عبارة «قاله الموضح في الحواشي» قبل ثلاثة أسطر، فيبعد أن يكررها قريباً. ولم أقف على كلام ابن هشام في شيء من حواشيه التي بين يدي.

الأخفشَ عن: أزيداً ضربته أم عمراً؟... (بنحو ما في المجلس ١٤٦ وآخر المجلس ٣٥)»؛ لأنه سماه: المسائل، لا: المجالس، ولأن الزجاجي قد رواه بمثل لفظ المجلس ١٤٦ [١]، فيحتمل أن ابن هشام نقله منه.

وعدَّ الأستاذ مازن المبارك[٢] كتاب (غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين) ضمن مؤلفات الزجاجي، ورجح نسبته إليه، معتمداً نقل السيوطي عنه، ومستدلًّا بثلاثة أدلة، إلا أنه لم يجزم بذلك جزماً يقطع به الشك، بل علَّق ذلك على الوقوف على نسخ كتب المجالس، ومقارنتها بما في الكتاب، ومعرفة تاريخ أصحابها. وأدلته الثلاثة التي ذكرها هي:

١- أسلوب الرواية في الكتاب هو أسلوب الزجاجي في أماليه، وهو العناية بالسند عناية كاملة.

٢- شيوخ صاحب الكتاب هم شيوخ الزجاجي الذين صرح بالأخذ عنهم.

٣- عنوان الكتاب فيه رغبة ظاهرة في الحرص على ذكر الغرائب التي لم يذكرها المصنفون من قبل، وهذا يتفق مع ما عرف من حرص الزجاجي على أن يذكر في مصنفاته ما لم يذكره غيره.

وجزم الأستاذ عبدالسلام هارون بنسبة كتاب المجالس إلى الزجاجي، مستدلًّا بأدلة ساقها في مقدمة تحقيقه[٣]، وتلقَّف الباحثون بعده هذه النسبة عنه[٤]، وأوردها الأستاذ هلال ناجي (ت ١٤٣٢هـ) مثالاً على تحقيق نسبة

(١) الأخبار والفوائد ١٢٥/أ.

(٢) الزجاجي حياته وآثاره ٤٠-٤٢، ومقدمة تحقيق كتاب (الإيضاح) للزجاجي ص ٨ (ط. مكتبة دار العروبة).

(٣) مقدمة تحقيق مجالس العلماء أ-ح.

(٤) لم يذكر الأستاذ مازن المبارك كتاب (مجالس العلماء) ضمن مؤلفات الزجاجي في بحثه (الزجاجي حياته وآثاره) المنشور منذ سنة ١٣٧٨هـ ولا في مقدمة تحقيقه كتاب (الإيضاح) للزجاجي المطبوع في مكتبة دار العروبة سنة ١٣٧٨هـ وذكر مكانه فيهما كتاب (غرائب مجالس النحويين)، لكنه عكس ذلك في طبعات كتاب (الإيضاح) الصادرة عن دار النفائس منذ سنة ١٣٩٣هـ ص ٨.

المخطوط إلى مؤلفه[1]، إلا أن الأستاذ فؤاد سزكين (ت ١٤٣٩هـ) تشكَّك في هذه النسبة بعد وقوفه على نسخة كوبرلّي التي حوت تعليقات ياقوت في نسبة الكتاب[2].

وساق الأستاذ عبدالسلام هارون سبعة أدلة على رأيه، ويمكن إدخال بعضها في بعض، فتكون أربعة، هي:

١- الاتفاق في كثير من الشيوخ بين صاحب كتاب المجالس والزجاجي في أماليه.

٢- اتفاق كتاب المجالس وأمالي الزجاجي -مطبوعِها والمنقولِ عن مفقودها- في بعض المجالس سنداً ومتناً. ومنه: نسبة ياقوت المجلس ١٣٤ إلى الزجاجي بالإسناد نفسه الذي في المجالس. ونسبة السيوطي المجلسين ٤، ١٤١ إلى أمالي الزجاجي. أي: إنه من المجالس التي يرويها الزجاجي.

٣- ذِكر الزجاجي المسألة التي تضمنها المجلس ١٥٢ بتفصيلٍ ضمن كتابه (الإذكار بالمسائل الفقهية).

٤- وجود صلة بين عنوان الكتاب: (المجالس المذكورة للعلماء باللغة والعربية سوى أهل الحديث والفقه) وكتاب الزجاجي: (الإذكار بالمسائل الفقهية)، ومفهومها أن الزجاجي قد أفرد لمسائل الحديث ومسائل الفقه كتاباً خاصّاً.

(١) محاضرات في تحقيق النصوص ٣٢.

(٢) فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلّي ٢/ ٩٥، ٩٦.

المبحث الثالث:

تحقيق نسبة الكتاب:

بعد ما تقدم ذكره من إشكالات الكتاب، وآراء العلماء في نسبته، أشرع في مناقشتها، فأقول:

نسبة الكتاب إلى الزجاجي يشكل عليها أمور:

أما الاستدلال لذلك بمشاركة صاحب كتاب المجالس الزجاجيَّ في كثير من الشيوخ فإن كثيراً من العلماء يتشاركون في الأخذ عن الشيوخ، خاصة المشهورين بالعلم وكثرة الطلبة وسعة التأليف، كأبي الحسن الأخفش، وأبي بكر الخياط، وأبي بكر بن دريد، وأبي بكر الصولي، وهؤلاء أخذ عنهم الزجاجي وصاحب المجالس.

وقد روى الزجاجي عن شيوخ كثيرين لم يرو عنهم صاحب المجالس شيئاً، كأبي موسى الحامض (ت ٣٠٥هـ)، وأبي بكر بن شُقير (ت ٣١٧هـ)[1]، ونفطويه (ت ٣٢٣هـ)، وأبي بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، وأبي عبدالله الكرماني (ت ٣٢٩هـ)، وروى صاحب المجالس عن شيوخ لم أر الزجاجي روى عنهم شيئاً، كأبي مزاحم الخاقاني، وأحمد بن جعفر بن المنادي، وأبي الحسين الخصيبي، وأبي علي الصفَّار، وأبي الحسن محمد بن أحمد بن مابنداذ، والعباس بن محمد بن أحمد بن حمدون.

ويقال مثل ذلك في مناقشة الاستدلال لهذه النسبة بأن أسلوب الرواية في الكتاب هو أسلوب الزجاجي في أماليه، وهو العناية بالسند عناية كاملة، فليس هذا الأمر خاصّاً بالزجاجي، بل شاركه فيه غيره من العلماء، وليس هو بأولى فيه من غيره.

وأما اتفاق كتاب المجالس وأمالي الزجاجي في بعض المجالس سنداً ومتناً فإن الآخذين عن العالم الواحد إذا رووا عنه خبراً بعينه اتفقوا في سياقه غالباً؛ لأنهم أخذوه من مصدر واحد، ولا يكون ذلك دليلاً على أن الآخذ عنه شخص واحد.

(١) ولا يصح قول الأستاذ عبدالسلام هارون في مقدمة تحقيقه (هـ): إن صاحب المجالس روى عنه، استناداً إلى ذِكره في آخر المجلس ١٧٧؛ لأنه مذكور فيه عَرَضاً لا روايةً.

وقد تتبعت المجالس المشتركة بين كتاب المجالس وما عند الزجاجي فخرجت بالآتي:

المجلس	موضعه عند الزجاجي، وموازنته بما في كتاب المجالس سنداً ومتناً
١	في الأخبار والفوائد ٥/ أ، ونسخة فيض الله ٩٤/ ب، ٩٦/ ب: بأحد إسنادَيْ كتاب المجالس مع زيادة فيه، والمتن نحوه، ولم يذكر آخر المجلس، وعقَّب بكلام له ليس في المجالس هاهنا.
٢	في الأخبار والفوائد ١٨/ أ، ب: بمثل إسناده ومتنه، ولم يذكر شطر المجلس الأخير، وزاد شرحاً للمسألة.
٤	في تاريخ العلماء النحويين ١٠١-١٠٧، والأشباه والنظائر ٣/ ٢٩ عن الأمالي: بمثل إسناده إلا أنه لم يذكر فيه المبرد، والمتن مثله، وزاد شرحاً طويلاً للمسألة.
٧	في الأخبار والفوائد ٧٧/ أ، ونسخة فيض الله ١٨/ أ-١٩/ أ: بمثل إسناد الروايتين ومتنهما إلا أن في متن الثاني نقصاً، واختلف التفسير تقديماً وتأخيراً مع زيادة فيه، والتفسير فيه للزجاجي، ولم يذكر الرواية آخر المجلس.
٨	في الأخبار والفوائد ٨٧/ ب، ونسخة فيض الله ٨/ أ، ب: بإسناد آخر، والمتن مختصر.
٩	في الأخبار والفوائد ٦/ أ، ونسخة فيض الله ٩٨/ أ، ب، وتفسير رسالة أدب الكتاب ١٤٥: بمثل إسناده مع زيادة فيه وتغيير، والمتن نحوه، ولم يذكر المجلس الثاني، والتفسير فيه للزجاجي.
١١	في الأخبار والفوائد ١٧/ أ: بإسناد آخر موصولاً، والمتن مختلف السياق، وأورد أبياتاً أخر.
١٢	في الأخبار والفوائد ١٥/ أ، ب، ونسخة فيض الله ٣٤/ أ، ب: موصولاً، والمتن مثله.

المجلس	موضعه عند الزجاجي، وموازنته بما في كتاب المجالس سنداً ومتناً
١٣	في الأخبار والفوائد ١٨/ ب، ونسخة فيض الله ٤٠/ أ، ب: بمثل إسناده إلا أنه رواه عن أبي بكر بن شقير، وهو في المجالس (أبو بكر) غير مسمى، والمتن نحوه.
١٤	في الأخبار والفوائد ٥٠/ أ، ب: موصولاً، والمتن مثله مع زيادة ونقص.
١٦	في الأخبار والفوائد ٧/ أ-٨/ ب، ونسخة فيض الله ٨١/ ب-٨٥/ أ: موصولاً، والمتن مثله إلا في مواضع يسيرة، وزاد في آخره تفسير الهُنَيْدة ومجيئها بالألف واللام. وفي الأشباه والنظائر ٣/ ١٠٣، والمزهر ٢/ ١٧٠ عن الأمالي: بإسناد آخر، والمتن نحوه مختصر.
١٧	في الأخبار والفوائد ١٠١/ ب، والأمالي ٥١، والأخبار ٨٩: بإسناد آخر، وزيادة ونقص في المتن.
٢١	في الأخبار والفوائد ١١١/ ب، ١١٢/ أ، والأمالي ١١٧، والأخبار ١٥٨: بمثل إسناده، وزيادة كبيرة في المتن.
٢٢	في الأخبار والفوائد ٤٧/ ب: بإسناد آخر، وزيادة ونقص في المتن، والتفسير من كلام الزجاجي، ولم يذكر آخر المجلس.
٢٣	في الأخبار والفوائد ٨٦/ ب، والأخبار ٢٤: بإسناد آخر، والمتن نحوه.
٢٦	في الأخبار والفوائد ١٧/ أ: موصولاً، والمتن مختلف السياق، مع تفصيل للمسألة، ولم يذكر آخر المجلس.
٢٩	في الأخبار والفوائد ١٨/ ب، ونسخة فيض الله ٤٠/ ب، ٤١/ أ: بإسناد آخر، والمتن نحوه.
٣٠	في الأخبار والفوائد ١١٣/ ب، ١١٤/ أ، والأمالي ١٤٤، والأخبار ١٧٠: موصولاً، والمتن نحوه، ولم يذكر آخر المجلس، وأبدله بكلام له.

المجلس	موضعه عند الزجاجي، وموازنته بها في كتاب المجالس سنداً ومتناً
٣١	في الأخبار والفوائد ٤/ ب: موصولاً، والمتن نحوه مع زيادة ونقص.
٣٣	في الأخبار والفوائد ٦/ ب، ونسخة فيض الله ٩٩/ ب-١٠٠/ ب: موصولاً، والمتن نحوه، ولم يذكر آخر المجلس.
٣٥	في الأخبار والفوائد ١١٩/ ب، ١٢٠/ أ: موصولاً بالمجلس الأول، والمتن مطول مع تفصيل. و ١٢٥/ أ: موصولاً بالمجلس الثاني، بمثل متن المجلس ١٤٦.
٤٤	في الأخبار والفوائد ١٥/ ب، ونسخة فيض الله ٣٦/ أ، ب: موصولاً، باختلاف في سياق تفسير البيت.
٦٥	في الأخبار والفوائد ٢/ أ، ونسخة فيض الله ٣/ أ: بمثل إسناد المجلس ١٤٠ ومتنه.
٧٢	في الأخبار والفوائد ١٢٧/ ب، ١٢٨/ أ: بإسناد آخر، والمتن مختلف السياق.
٩٢	في الأخبار والفوائد ١٢٩/ ب: بإسناد آخر، والمتن نحوه مع زيادة في آخره.
١٣٠	في الأخبار والفوائد ٩٨/ ب، ٩٩/ أ والأمالي ٥٨، والأخبار ٧٧: بإسناد آخر، والمتن مختلف السياق.
١٣٣	في الأخبار والفوائد ٩٩/ ب، ١٠٠/ أ، والأمالي ٥٩، والأخبار ٧٨: بمثل إسناده ومتنه.
١٣٤	في الأخبار والفوائد ١٠٢/ أ، ب، والأخبار ٩٠: بمثل إسناده ومتنه. وصُدِّر في المجالس بـ»قال».
١٣٥	في الأخبار والفوائد ٦٠/ ب: بمثل إسناده ومتنه.

المجلس	موضعه عند الزجاجي، وموازنته بها في كتاب المجالس سنداً ومتناً
١٣٦	في الأخبار والفوائد ٤١/ أ، والأخبار ٢٣٩: بمثل إسناده ومتنه.
١٣٧	في الأخبار والفوائد ٤٨/ ب: بمثل إسناده ومتنه، وفي آخره: «قال أبو القاسم» بدل «قال».
١٣٨	في الأخبار ١٠٧: مثله معلقاً، والمتن مثله مع تقديم وتأخير.
١٣٩	في الأخبار والفوائد ٧٠/ ب، ٢٧/ أ، ونسخة فيض الله ١٥/ ب، ١٦/ أ: بمثل إسناده ومتنه.
١٤٠	في الأخبار والفوائد ٢/ أ، ونسخة فيض الله ٣/ أ: بمثل إسناده ومتنه، وتفسير الأبيات بنحوه. وفي أول إسناده في المجالس زيادة: «حدثني بعض إخواني»، وفيها زيادة نقد لإسناد المجلس.
١٤١	في الأشباه والنظائر ٣/ ٥٣ عن الأمالي: بمثل إسناده ومتنه. وفي أول إسناده في المجالس زيادة: «حدثني بعض إخواني».
١٤٢	في الأخبار والفوائد ٥٦/ ب: بمثل إسناده ومتنه، وأوله: «أخبرنا» بدل «أخبر». وفي أثنائه في المجالس نص طويل ليس عند الزجاجي هاهنا، بل في الأخبار والفوائد ٥/ أ، ونسخة فيض الله ٩٤/ ب، ٩٦/ ب بمعناه تعليقاً على قصة المجلس ١.
١٤٤	في الأخبار والفوائد ٩٩/ أ، ب: بمثل إسناده ومتنه. وفي أول إسناده في المجالس زيادة: «حدثني بعض أصحابنا»، وفي آخره زيادة نص لا صلة له به.
١٤٦	في الأخبار والفوائد ١٢٥/ أ: بمثل إسناده ومتنه، وأوله: «أخبرنا» بدل «أخبر».

المجلس	موضعه عند الزجاجي، وموازنته بما في كتاب المجالس سنداً ومتناً
١٤٧	في نسخة فيض الله ٦٦/ أ-٦٨/ ب: بمثل إسناده ومتنه مع تقديم وتأخير. وفي أثنائه في المجالس حذف وتغيير في أسماء من أنشده.
١٤٨	في الأخبار والفوائد ١٣٠/ ب: معلقاً، وأوله: «بيت آخر يُسأل عن معناه وإعرابه»، وأول الكلام على البيت الثاني: «بيت آخر يُسأل عن إعرابه»، والمتن مثله.
١٤٩	في الأخبار والفوائد ٣/ أ، ونسخة فيض الله ٢٨/ ب: بمثل إسناده ومتنه، ولم يذكر لغات «تخذ».
١٥٠	في الأخبار والفوائد ٢٨/ ب، ونسخة فيض الله ٦٢/ ب: بمثل إسناده ومتنه. وفي أثنائه في المجالس: «قلت» بدل: «قال أبو القاسم».
١٥٢	في نسخة فيض الله ٧٧/ ب-٧٩/ أ: بمثل شرح الأبيات على الحقيقة، وفي الأشباه والنظائر ٤/ ٥٩٦-٦٠٢ عن (الإذكار بالمسائل الفقهية): بنحو ما في الأمالي، ولم يسق القصة فيهما.

وبهذه الموازنة يتضح أن المجالس المشتركة بين كتاب المجالس وما عند الزجاجي ليست على درجة واحدة، فبعضها متفق سنداً ومتناً، وعددها ١٧ مجلساً[1]، وبعضها مختلف سنداً، بأن يكون عند الزجاجي بإسناد آخر، أو موصولاً وهو في المجالس معلق، أو مختلف متناً، بأن يكون عند الزجاجي مختصراً أو مطولاً أو فيه زيادة، أو بنحو لفظ المجالس ومعناه، لا بنصه ولفظه، أو مختلف سنداً ومتناً، وعددها ٢٦ مجلساً[2]، ولم أُعُدَّ في ذلك اختلاف المتن الذي يشبه ما يقع عادةً بين نسخ الكتاب الواحد.

(١) وهي المجالس المذكورة في الموازنة من المجلس ١٣٣-١٥٢.

(٢) وهي المجالس المذكورة في الموازنة من المجلس ١-١٣٠.

فما كان منها مختلفاً سنداً أو متناً أو مختلفاً فيهما معاً فإنه لا يمكن الجزم بنسبته إلى الزجاجي بمجرد اتفاقه في المحتوى العام فقط؛ لأنه إن أمكن فيه نسبته إلى الزجاجي أمكن فيه نسبته إلى غيره ممن رواه -وهم كُثُر- على حدٍّ سواء؛ لاشتراك الجميع في روايته على هذا النحو، ولأنه يَبعُد أن تكون عند الزجاجي مجالسُ بهذا العدد بسياق آخر مختلف عما في كتبه، فيذكرَها مجتمعةً في كتاب واحد، ولا يذكر منها شيئاً في كتبه الأخرى ولو مرة واحدة، وحملُ ذلك على أنه وقع من مؤلف آخر أقربُ مأخذاً.

أما ما كان منها متفقاً سنداً ومتناً فيمكن الاستدلال به على نسبته إلى الزجاجي، غير أنه وقع فيه في كتاب المجالس ما يشكل على ذلك:

١- جاء في أول إسناد المجالس ١٣٤، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤ قبل إسناد الزجاجي زيادة: «قال»، و«حدثني بعض إخواني»، و«حدثني بعض أصحابنا»، وهي عبارات تقطع بأن صاحب كتاب المجالس ليس هو الزجاجي؛ فالزجاجي لا يروي عن نفسه، بل هو رجل آخر ينقل عن الزجاجي معبِّراً عنه ببعض أصحابنا، أو بعض إخواني، بدليل الاتفاق التام بين ما نقله عمن لم يسمه وما عند الزجاجي، بل إن صاحب المجالس عقَّب المجلس ١٤٠ بنقد إسناد الزجاجي الذي نقله عنه بقوله: «وقع في هذه الحكاية سهوٌ من الحاكي لها أو من الناقل، وذلك أنه حكى أن المازني حضر مجلس الجرمي، وهذا غلط، والذي حدثني به علي بن سليمان وغيره أن الجرمي تكلم بهذا بحضرة الأصمعي، والسائلُ له الأصمعي، وإنما كان ذلك على الأغلوطة والتجربة»، والزجاجي لم يرو هذا المجلس إلا بالصيغة المنتقدة، ومن غير الوارد أن يَرُدَّ فيه على نفسه، وصاحب المجالس قد رواه قبلاً على الصواب في المجلس ٦٥، وأحال عليه هاهنا.

ولم أدر سبب إبهام المؤلف اسمَ الزجاجي: أكان لما بينهما من معاصرة تحجب التصريح باستفادة أحدهما من الآخر؟ أم لما كان يَستصغِر به بعضُ النحويين

الزجاجيَّ من ظاهرية العلم وعدم الغوص فيه على الأقيسة الدقيقة[1]؟ أم لما رُمي به الزجاجي من التشيع[2]؟ أم إن المؤلف لم يعرف اسمه أو نسيه بعد طول عهد؟ أم كان لغير ذلك؟

وتقدم أن صاحب المجالس قد قال: «حدثني بعض إخواني»، أو: «بعض أصحابنا» في مجالس أخرى غير هذه التي نقلها عن الزجاجي، إلا أني لم أقف على رواية الزجاجي هذه المجالس الأخرى عن المشايخ المذكورين فيها مع كونهم شيوخاً له، فبقي الراوي عنهم فيها على إبهامه.

٢- مع أن ما عند الزجاجي في المجالس المتفقة سنداً ومتناً منقول بنصه في كتاب المجالس إلا أن بعضه مغيَّر عما عنده بالإضافة والتبديل والتقديم والتأخير، وذلك دال على وقوع التصرف فيه بعد نَقْلِه، فالزجاجي ساق المجلس ١٣٨ متسقاً مفصَّلَ الأقوال، فغُيِّر كلامه في كتاب المجالس بالتقديم والتأخير. وجاء المجلس ١٤٢ عنده متسقاً، فأُقحم في أثنائه نص طويل مأخوذ بمعناه من كلام له في موضع آخر. وانتهى المجلس ١٤٤ عنده متسقاً، فأضيف إليه نص لا صلة له به. وروى المجلسين ١٤٢، ١٤٦ عن شيخه فيهما بصيغة «أخبرنا»، فأُبدلت بـ«أخبر»، وهي صيغة غير صريحة في السماع. وأنشد أبياتاً في المجلس ١٤٧ مسمِّياً شيوخه فيها في ثلاثة مواضع، فأُسقطت أسماؤهم في موضعين، وأُبدل أحدهم بآخر في موضع ثالث، وقُدِّم وأُخِّر في سياق كلامه مع بقاء ألفاظه. وجاء المجلس ١٤٨ عنده بلا إسناد في مناقشة بيتين من أبيات المعاني، مُصَدَّراً أولُهما بعبارة: «بيت آخر يُسأل عن معناه وإعرابه»، فرُوي بإسناد متصل، وسيق كلامه بنصه، ومُصَدَّراً ثانيهما بعبارة: «بيت آخر يُسأل عن إعرابه»، فغيرت إلى: «ومثل هذا مما يسأل عنه»، وسيق باقي كلامه كما هو. وجاء عنده في أثناء

(١) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ٣٧، وتاريخ دمشق ٣٤/ ٢٠٣، ونزهة الألباء ٢٢٧، وإنباه الرواة ٢/ ١٦٠.
(٢) ينظر: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ٢٨٣.

المجالس ١٣٥، ١٣٧، ١٥٠ عبارة: «قال أبو القاسم»، فغُيرت إلى: «قال» و«قلت». ولم يسق قصة المجلس ١٥٢ مكتفياً بشرح الأبيات، فأضيفت القصة في أول المجلس.

وبنقل صاحب المجالس المجلسين ١٣٥، ١٣٧ بلفظهما عن الزجاجي راوياً إياهما مباشرة عن الزجاج شيخ الزجاجي فيهما، وهو قد روى عن الزجاج مرةً مباشرة ومرةً بواسطة كما تقدم، يمكن الاستدلال على أن احتمال أخذه عن الزجاج بعيد؛ لأن ما رواه عنه مباشرة هو هذان المجلسان المنقولان بلفظهما عن الزجاجي فقط، ولا يمكن أن يكون صاحب كتاب المجالس هو القائل في صدر أولهما: «قال لنا أبو إسحاق يوماً في مجلسه (وذكر قصةً)»؛ لأنه يستحيل أن تقع لرجلين مختلفين قصة واحدة مع رجل واحد، ثم يسوقانها بالألفاظ نفسها، ولا بد أن يكون ذلك لفظ أحدهما، والآخر ناقل عنه. وأما ثانيهما فتعليق الزجاجي في آخره منقول بحروفه مع حذف عبارة «قال أبو القاسم»، والاكتفاء بـ«قال»، ومن البعيد أن يتفق الرجلان في التعليق على المجلس بالألفاظ نفسها، وتخريج ما وقع في هذين المجلسين يكون بحمله على مسألة عطف المجالس بعضها على بعض، واقتصار المؤلف فيهما على شيخ من حدثه بهما.

ويمكن أن يُحمل على ذلك أيضاً المجلسان ١٣٣، ١٣٦ اللذان رواهما صاحب المجالس عن اليزيدي مباشرة؛ لأنهما منقولان بلفظهما عن الزجاجي كما تقدم، ويكون سبيلهما سبيل ما وقع من الرواية المباشرة عن الزجاج.

وأما الاستدلال لنسبة الكتاب إلى الزجاجي بأن عنوانه (المجالس المذكورة للعلماء باللغة والعربية سوى أهل الحديث والفقه) يفيد بأن الزجاجي قد أفرد لمسائل الحديث والفقه كتاباً خاصّاً، وهو ما وجد في كتابه الثابت النسبة له: (الإذكار بالمسائل الفقهية) فقد تقدَّم أن كتاب المجالس ظهر خالياً من عنوان، فتباين العلماء في تسميته، فليس هذا العنوان بأولى من غيره، وهو إلى كونه وصفاً كاشفاً لمحتوى الكتاب أقربُ من كونه عنواناً له، ثم إنه دال على أن المذكور لأهل الفقه والحديث مجالس مطولة

كالمجالس المذكورة لأهل اللغة والعربية، لا مسائل موجزة، كالتي تناولها الزجاجي في رسالته المختصرة: (الإذكار بالمسائل الفقهية)[1]، فلا مقايسة بينهما.

ويقال مثل ذلك في مناقشة الاستدلال لهذه النسبة بأن عنوان الكتاب في بعض نسخه (غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين) يدل على رغبة ظاهرة في ذكر الغرائب التي لم يذكرها المصنفون من قبل، وهذا يتفق مع ما عرف من حرص الزجاجي على أن يذكر في مصنفاته ما لم يذكره غيره، فليس هذا العنوان إلا أحد العنوانات التي وجدت في بعض نسخ الكتاب، وهي النسخة التي حوت المجالس الزائدة دون غيرها، وهو عنوان مطابق لما في النسخة من كون المجالس التي فيها زائدة على نسخ كتاب المجالس المعروفة، ومنها نسخة أبي مسلم، وكونها زائدة يجعلها غرائب، ثم إن الحرص على ذكر غرائب المسائل في التصانيف ليس مما اختص به الزجاجي دون غيره، فيحملَ ما في الكتاب عليه.

ثم ظهر لي فوق ما تقدم شواهد أخرى تدل على أن الكتاب ليس للزجاجي:

١- لم أقف عند المتقدمين على ذِكر كتاب المجالس ضمن مؤلفات الزجاجي، ولم أر أحداً نسب نصّاً فيه إليه جازماً بذلك، والكتاب ظهر قديماً مجهول المؤلف، ولو كان له لاشتهر بذلك.

٢- لم تظهر في الكتاب أي إشارة إلى الزجاجي، وخلا من مثل عبارة «قال أبو القاسم» التي يذكرها الزجاجي كثيراً في أوائل تعليقاته على المسائل.

٣- لا يخلي الزجاجي كتبه وأماليه من التعليق على المرويات، وتفصيل الأقوال في المسائل اللغوية والنحوية، ويبدي رأيه بجلاء ووضوح، وهو ما لم يظهر له أثر في كتاب المجالس.

(١) ساقها السيوطي في الأشباه والنظائر ٤/ ٥٨٥-٦٠٢ بتمامها.

٤- لو كان كتاب المجالس للزجاجي لما أعاد فيه كثيراً مما رواه في أماليه بنصه دون زيادة فائدة.

٥- يبعُد أن يُقرأ كتاب المجالس، ويُكتب سماع بذلك في نسخة أبي مسلم مرتين، ولا يُذكر اسم الزجاجي في نص سماعه[١].

٦- صرح الزجاجي بأن ابن كيسان (ت ٢٩٩هـ) من شيوخه[٢]، وروى عنه مباشرة[٣]، وروى صاحب المجالس عن ابن كيسان في أكثر من موضع بواسطة[٤]، فلو كان الكتاب للزجاجي لما أدخل فيه بينه وبين ابن كيسان أحداً.

٧- طريقة الزجاجي في سوق الأسانيد مباينة لما في كتاب المجالس، فليس من عادته في أماليه رواية الأخبار كما جاءت في بعض المجالس معلقة بلا إسناد، أو في أسانيدها انقطاع، بل موصولة بصيغ صريحة في السماع، وبإسناد متصل.

فهذه الشواهد مع ما تقدم تثبت أن الزجاجي ليس مؤلف كتاب المجالس، وأنه لم يكن سوى أحد مشايخ مؤلفه، وذلك في المجالس الزائدة خاصة.

وأما نسبة كتاب المجالس إلى البلخي فيردُّها السماع الذي وجده ياقوت بخط أبي مسلم على كل جزء من أجزاء نسخته الخمسة، ومثاله أو معناه: «بلغتْ قراءةُ أبي أحمد حامد بن جعفر البلخي عليَّ من أول المجالس بطبرية، في يوم الثلاثاء لثلاث عشرة ليلة بقيت من جمادى الآخرة، سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، والحمد لله»، وهو يدل على أن البلخي قرأ الكتاب على أبي مسلم، والعادة أن يكون القارئ آخذاً عن المقروء عليه، لا مؤلفاً.

(١) ذكر فؤاد سزكين نحو هذا في فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلّي ٢/ ٩٦.
(٢) الإيضاح ٧٩.
(٣) الأمالي ١٢٠.
(٤) في المجالس ٦٠ (في نسخةٍ)، ١٠٤، ١٣١، ١٤٤.

ولعل البلخي لما نسخ نسخته من نسخة أبي مسلم بعدما أخذ الكتاب عنه بالرواية المعتبرة أثبت على غلافها روايتَه وتملُّكَه لها بصيغةٍ اشتبهت بنسبته إلى مؤلفه، ولم يكن مؤلفُ الكتاب مذكوراً فيها، مثل: كتاب كذا. لفلان بن فلان، والمقصود أنها صارت له روايةً وملكاً لا تأليفاً، فظن من رآها أو نسخ منها نسخته أنه مؤلف الكتاب، فنسبه إليه صراحةً.

وأما نسبة الكتاب إلى أبي مسلم الكاتب اعتماداً على نسخته فيشكل عليها أمور[1]:

١- سقوط نصين في المجلسين ٩٥ و١١٧ -تقدم ذكرهما- وخمسةٍ وعشرين مجلساً من نسخته، وهي قد بقيت معه حتى سُمعت عليه في آخر حياته سنة ٣٩٨ه خاليةً من ذلك، فلو كان هو المؤلف لوجد هذا الساقط فيها أو نُسب إليه في غيرها.

وسماع النسخة المتأخر سنة ٣٩٨هـ وجده ياقوت مكتوباً على كل جزء من أجزاء نسخة أبي مسلم، فأثبته في آخر نسخته، ونصُّه: «فَرَغَ من جميعه نسخاً وسماعاً على الشيخ أبي مسلم أيَّده الله: أحمُد بن عبيدالله بن محمد بن عبدالله بن إسحاق، ومحمد وعلي ابنا الحسين بن عثمان بن عمر الكاتب، ومحمد بن الحسين العطار، بقراءة علي بن عبدالرحمن الصائغ، في مستهل شهر رمضان، سنة ثمان وتسعين وثلاثمائة، وسمع مكنون بن إبراهيم الكناني وعلي بن الحسين بن عثمان بن عمر الكاتب من مجلس النضر بن شميل مع المأمون إلى آخره، والحمد لله رب العالمين»[2].

ونصُّ ياقوت على أن الزيادات في المجلسين ٩٥ و١١٧ ليست في نسخة أبي مسلم قاطع بأنها ليست فيها إطلاقاً، لا في المتن ولا في الحاشية،

(١) ذكر الأستاذ عبدالسلام هارون معنى الأمرين الأولين الآتيين باختصار في مقدمة تحقيقه أ-ج.
(٢) نسخة كوبرلّي ٧٣/ ب.

لا بخط أبي مسلم، ولا بخط غيره، ولو فرض أنها أضيفت بعده في الأجزاء التي بخطه، أو أنها وقعت في الأجزاء التي ليست بخطه مشاراً في حاشيتها إلى أنها ليست في نسخته، فكيف يقول ياقوت: إنها ليست في نسخة أبي مسلم وهي فيها فعلاً على وجهٍ ما؟ وهل الأجزاء التي ليست بخطه إلا جزء من نسخته التي يقصدها ياقوت؟ فما جاء فيها على أي وجه كان عُدَّ واقعاً في نسخته لا محالة.

وجاء في النص الذي ليس في نسخة أبي مسلم في أثناء المجلس ١١٧ عبارة: «واختلف النحويون في ذلك، ونحن نبين الأقاويل فيه إن شاء الله»، ومثل هذه العبارة لا يقولها إلا مؤلف الكتاب، ولو كانت من غيره لـمُيِّز قائلها، ولم تكن بهذه الصيغة التي يتحدث فيها المؤلف عن نفسه كما في سائر كتابه، وجاء فيه أيضاً: «ومثل ذلك: قيل للفراء...»، وهذا أسلوب معهود للمؤلف في التعبير عن المماثلة، كما تقدم.

ويَبعُد أن يكون أبو مسلم هو مؤلف أصل الكتاب، وتكونَ زيادات المجالس من إضافة أحد الرواة عنه أو تلاميذه؛ لأمور:

أ- يفهم من قول ياقوت عن نسخة الزيادات: «فوجدت في نسخة أبي مسلم مجالس كثيرة لم تكن في هذه النسخة، وكان في هذه النسخة عدة مجالس لم تتضمنها نسخة أبي مسلم»[1] أن فيها مجالس مشتركة مع نسخة أبي مسلم، فليست كل مجالسها زائدة، ولو كانت مضافة بعد أبي مسلم لاختصت بالمجالس الزائدة وحدها.

ب- وقعت في مواضع من نسخة الزيادات الرواية عن علي بن سليمان الأخفش، وأبو مسلم يصغر عن إدراكه كما سيأتي، فكيف بمن بعده؟ ولو فرض أن أبا مسلم أدركه فإنه يُعد من كبار شيوخه، والغالب أن التلميذ لا يدرك كبار شيوخ شيخه.

(١) السابق ٧٤/ ب.

ج- نسخة أبي مسلم ونسخة الزيادات متفقتان في أسلوب الرواية وطبقات الشيوخ، ويبعد أن تتفقا في ذلك إلا أن تكونا من مصدر واحد.

ويؤيد ذلك أن ياقوتاً كان يرى الكتاب من تأليف أبي مسلم، وكان يستشكل على ذلك مواضع عدة في الكتاب، بعضها في المجالس الزائدة، كالمجلس ١٣٥، فلو لم تكن صيغتا الكتاب عنده من بابة واحدة لما مشى على رأيه في مؤلف الكتاب فيهما. ومثله أن المجالس الزائدة لم تكن في نسخة أبي حيان المنسوبة إلى البلخي، فانتقاها في (تذكرته) غير منسوبة إلى أحد، ولما رأى تطابقا بينها وبين ما في نسخته في المنهج وأسلوب الرواية نسبها إلى البلخي أيضاً، فنقل المجلس ١٣٣ منسوباً إليه.

د- في نسخة الزيادات إحالة إلى ما في نسخة أبي مسلم، وذلك قول المؤلف في المجلس ١٤٠: ««وقع في هذه الحكاية سهوٌ من الحاكي لها أو من الناقل، وذلك أنه حكى أن المازني حضر مجلس الجرمي، وهذا غلط، والذي حدثني به علي بن سليمان وغيره أن الجرمي تكلم بهذا بحضرة الأصمعي...»، والذي حدثه به الأخفش على الصواب كان قد ذكره في المجلس ٦٥، والإحالة بمثل هذا لا تكون إلا من مؤلف واحد.

هـ- لم يذكر ياقوت أن نسخة الزيادات التي وقف عليها كانت منسوبة لأحد، ولو كانت كذلك لوجد فيها ما يميزها عن الأصل.

فهذه دلائل تشير إلى أن الزيادات الثابتة في بعض نسخ الكتاب لم تكن في نسخة أبي مسلم أصلاً، فليس هو المؤلف، ولم تكن من إضافة غيره، بل هي لمؤلف واحد.

٢- أشار ياقوت إلى أن في نسخة أبي مسلم اضطراباً في الأسانيد وروايات مرسلة، ولم يذكر أنها كانت مسودةً أو فيها تداخل، فيُحملَ الخلل فيها على ذلك، وذكر أن الكتاب مسموع ومقروء على أبي مسلم، فلو كان هو مؤلف الكتاب لم يُقرأ ويُسمع عليه وهو مضطرب في نسخةٍ قد بيَّض أكثرها بخطه.

٣- تقدم أن مؤلف كتاب المجالس صرح في نص لا لبس فيه بروايته عن علي بن سليمان الأخفش، فقال في أثناء المجلس ١٤٠: «والذي حدثني به علي بن سليمان وغيره...»، وروى عنه في الكتاب أكثرَ مما روى عن غيره، والأخفشُ توفي ولأبي مسلم عشر سنين، ولم يذكروا الأخفش في شيوخه، ولم أقف على ما ذكره ياقوت غير مرة من أنه روى عنه[1]، وأقدم من ذكروا من شيوخه موتاً هو عبدالله بن أبي داود (ت ٣١٦هـ)[2]، ولو كان روى عن الأخفش لاشتهر بذلك، ولانتشرت مروياته عنه، وأمالي أبي مسلم ومروياته خالية من الرواية عن الأخفش، وحافلة بالرواية عن ابن أبي داود، وأبي القاسم البغوي (ت ٣١٧هـ)، وابن دريد، وابن مجاهد، وابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، وغيرهم[3]، ولو كان أدركه لروى عنه ولو مرة، والأخفش مشهور بسعة الرواية ووفرة الشيوخ.

وتقدم أيضاً بعد تمييز طبقات أسانيد الكتاب أن أصحاب الطبقة الثالثة هم شيوخ المؤلف، ومنهم أبو القاسم إبراهيم بن محمد الصائغ، ويبعد جدّاً أن يدركه أبو مسلم؛ لأنه توفي سنة ٣١٣ه ولأبي مسلم ثماني سنين.

(١) نسخة كوبرلّي ١/ أ، ٥٩/ أ، ٦٥/ أ.

(٢) ينظر: تاريخ مدينة السلام ٢/ ١٦٨، وتاريخ دمشق ٥١/ ٨٥، وتاريخ الإسلام ٨/ ٨٠٥.

(٣) ينظر: أمالي أبي مسلم الكاتب ٢٥٨/ ب-٢٦١/ أ، والفوائد والأخبار عن ابن دريد ١٩، وجامع البيان للداني ١/ ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٩، ١٥٦، ١٧٧، ١٧٩، ٢/ ٥٧٠، ٥٧٨، ٦٠٢.

وتقدم أيضاً أن مؤلف الكتاب روى عن أبي عبدالله اليزيدي مرةً مباشرة ومرةً بواسطة، ولا يمكن لأبي مسلم أن يدركه؛ لأنه توفي سنة ٣١٠هـ ولأبي مسلم خمس سنين، فلو فرض أن أبا مسلم هو مؤلف الكتاب فلا بد من حمل رواياته المباشرة عن اليزيدي على روايته عنه بواسطة، لكن يشكل على ذلك أن مؤلف الكتاب عطف روايته في المجلس ٩ عن اليزيدي على روايته فيه عن أحمد بن قتيبة والأخفش، فلو حملنا روايته عن اليزيدي على أنها بواسطة لوجب حمل روايته عن الشيخين الآخرين على ذلك أيضاً؛ لأنه روى عنهم بالعطف في مجلس واحد، وذلك بعيد؛ لأنهما من شيوخه الذين لم يوسط بينه وبينهم أحداً، وجاءت رواياته عنهما في الكتاب كله بلا واسطة.

٤- ذكر ياقوت أن نسخة أبي مسلم كان بعضُها -وقال مرة: أكثرُها- بخطه[١]، أي: إن بعضها بخط غيره، ولو كان هو المؤلف لكانت كلُّها بخطه، كما هو المعتاد في نُسخ المؤلفين المقروءة عليهم، ويبعد أن يكون أبو مسلم أملى الأجزاء التي ليست بخطه على مستمل خاص؛ لأنه لم يعهد أن يستملي المؤلف كتبه إلا إن كان ضريراً، أو كان الإملاء في مجلس عام، ثم إن أبا مسلم قد كتب بخطه أكثر أجزاء الكتاب فما الذي يحوجه إلى تكلف إملاء باقي أجزائه؟

ويعني كلام ياقوت أن ثلاثةً أو أربعةً من أجزائها الخمسة كانت بخط أبي مسلم، وهو قد نصَّ على أن الجزأين الثاني والرابع منها كانا بخطه[٢]، وأشار في المجلس ١٠ إلى خطه[٣]، والغالب أنه واقع ضمن الجزء الأول، وقال في آخر الثالث: «من نسخته التي أكثرها بخطه»[٤]، وهي إشارة إلى أنه ليس بخطه، وبقي الجزء الخامس على الاحتمال.

(١) نسخة كوبرلّي ١/ أ، ٧٣/ أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٤٨/ أ.
(٢) نسخة دار الكتب المصرية ٣٤/ ب، ٦٣/ ب.
(٣) السابق ٦/ أ.
(٤) السابق ٤٨/ أ.

ولم يظهر لي السبب في كون بعضها ليس بخطه، ولعل أبا مسلم وجد بعض أجزاء الكتاب بخط مؤلفه أو بخط غيره، فاقتناها، ثم استدرك عليها ما بقي منه.

٥- إثبات أبي مسلم تملُّكَه على نسخته الذي ذكره ياقوت في قوله: «وهي نسخته، وعليها خطه بالملك»[١] جارٍ على عادتهم في النسخ التي يروونها لا الكتب التي يؤلفونها، فليس من المعتاد أن يثبت المؤلف تملُّكَه على كتابه الذي ألَّفه وكتبه بخطه.

ولا يقال: إن الذي دعاه إلى ذلك كون بعض أجزاء الكتاب ليس بخطه، فاحتاج أن يبين أنه ملكه؛ لأنه إن كان هو مؤلفه فمن المعروف أن الكتاب في ملكه؛ لأنه من تأليفه، ولا حاجة إلى كتابة تملكه عليه، كحال الكتب التي اشتراها أو نسخها أو رواها. ثم إنه لو كان الأمر كذلك لم يحتج إلى كتابة تملكه إلا على ما لم يكن من الأجزاء بخطه دون غيره.

٦- جاء في حاشية المجلس ٥٢: «في الحاشية بخط أبي مسلم: ليست «ما» الحجازية مما يُضمر فيها؛ لأنها ليست بفعل»[٢]، وهو تعليق على كلام للمبرد في أثناء المجلس قال فيه: «أما «ما» الحجازية فتحتاج إلى ضمير؛ لأنها بمنزلة «ليس»»، ولو كان الكتاب من تأليف أبي مسلم لكتب ذلك في المتن بطريقة واضحة، وبتفصيل أكثر، ولم يجعله من قبيل التحشية، وإنما يشبه صنيعه هنا ما يفعله القراء والنساخ والرواة غير المؤلفين من إثبات تعليقاتهم في الحواشي، وليس لأبي مسلم على الكتاب يقيناً إلا هذه الحاشية[٣]، وهذا لا يعد مما عهد من وضع

(١) نسخة كوبرلّي ٧٣/ أ، ونسخة دار الكتب المصرية ٧٤/ ب.

(٢) مجالس العلماء ١١٢ ح ٣، ونسخة كوبرلّي ٣١/ ب، ونسخة دار الكتب المصرية ٣٢/ ب.

(٣) جاء في حاشية نسخة كوبرلّي ٦٨/ أ تعليقاً على تفريق الأصمعي بين الخفض والجر: «حاشية الأصل: ليس

المؤلف حواشي على كتبه؛ لأنه لو أراد التحشية على الكتاب لكانت حواشيه شارحة ومطولة وممتدة في أثناء الكتاب، خاصة أن الإشكالات في نصوصه كثيرة.

٧- روى الداني (ت ٤٤٤هـ)[١] المجلس ٣٦ عن أبي مسلم بإسناد ومتن مختلفين عما في كتاب المجالس، ولو كان الكتاب له لوافقت روايته غالباً ما في الكتاب.

وإن قيل: لعل أبا مسلم لم يؤلف الكتاب من مروياته الخاصة، بل جمع نصوصه من كتب غيره الذين عنوا بأخبار النحويين، كالزجاجي في (أماليه)، والمرزباني في (المقتبس)؛ فإن مؤدَّى ذلك أن يكون أبو مسلم جمع نصوص الكتاب من غير رواية، ثم أسمعه غيره، وليس من معهودهم في الرواية أن يُقرئ الرجل الكتاب، أو يُسمَع عليه، وليس له به رواية ولا سماع متصل أو وجادة صحيحة، وإلا لعُدَّ هذا منه كذباً؛ لأنه يقول في أسانيده: حدثني فلان، وهو لم يحدثه، وأبو مسلم قد روى الكتاب وأسمعه غيره مرتين: سنة ٣٣٨هـ، وسنة ٣٩٨هـ، وقد عدَّله العلماء في روايته، ولم يذكروه بالكذب[٢].

وقد تقدم أن معظم ما اشتركت فيه مجالس الكتاب مع ما عند الزجاجي كان فيه اختلاف يدل على أنه ليس منقولاً منه، ووجدت في غالب المجالس المشتركة بين الكتاب وما بقي من كتاب (المقتبس) للمرزباني اختلافاً في الأسانيد أو سياق المتون أو فيهما، وليس ثمة اتفاق بينهما إلا في المضمون العام[٣].

كلاماً مستقيماً»، والمراد بالأصل نسخة أبي مسلم، فالظاهر أن هذا التعليق له، لكني لم أجزم بذلك؛ لأنه لم ينسب صراحةً إليه.

(١) جامع البيان ١/ ١٧٩.

(٢) ينظر: تاريخ مدينة السلام ٢/ ١٦٨، وتاريخ دمشق ٥١/ ٨٥.

(٣) ينظر مثلاً على الترتيب: مجالس العلماء ١، ١٤، ٥٤، ٧٢، ٧٨، ٨٥، ١٤٤، ١٦١، ١٩٢، ١٩٧، ومختار المقتبس ٣٠/ أ، ١١٤/ ب، ٣٨/ أ، ٩٧/ أ، ١٨٠/ ب، ٣٢/ ب، ١١٥/ ب، ٣٣/ أ، ١٥٩/ أ، ١٣٩/ ب.

وإن قيل: ربما وجد أبو مسلم الكتابَ عند الوراقين أو غيرِهم مجهولَ المؤلف، فنسخ لنفسه منه نسخة، ولم يكن له في رواياته ولا في جمع نصوصه تصرف، بل كان أحد نُسَّاخه؛ فإن ذلك بعيد؛ لأنه لا فرق بينه وبين أن يجمع أبو مسلم الكتاب من مرويات غيره، ثم يرويها من غير سماع، فكل ذلك رواية لما لم يسمعه.

وإن قيل: لعل أبا مسلم تساهل في إقراء الكتاب وإسماعه، مع أنه لم يكن له اتصال بمروياته، فقد ذكروا في ترجمته ما يدل على تساهله في بعض ما يرويه، قال الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ): «وحدثني الصوري، قال: حدثني أبو الحسين العطار وكيل أبي مسلم الكاتب -وكان من أهل العلم والمعرفة بالحديث، كتب وجمع، ولم يكن بمصر بعد عبدالغني بن سعيد أفهم منه- قال: ما رأيت في أصول أبي مسلم عن البغوي شيئاً صحيحاً غير جزء واحد، كان سماعه فيه صحيحاً، وما عدا ذلك مفسوداً»[1]، فالجواب: أنه يمكن حمل رواية أبي مسلم الكتابَ على التساهل لو أنه كغيره من الذين وقفوا على الكتاب نقل منه معلَّقةً مجالسُه بلا إسناد، وغير مصرَّح فيها بالسماع من أحد؛ لأن ذلك لا يدخل في دائرة الكذب بادِّعاء السماع ممن لم يسمع منهم، أمَّا وغالب مجالسه في نقل أبي مسلم مصرَّح فيها بالسماع فلا. ثم إن المفهوم من النص الذي ساقه الخطيب البغدادي أن أبا مسلم اكتفى بصحة سماعه في الجملة من شيخه أبي القاسم البغوي عن تصحيح سماعاته منه في كل مروياته، فهو يروي عنه ما سمعه منه فعلاً، لكنه لم يجد في أصوله بذلك سماعاً صحيحاً مثبتاً، وهذا لا يقدح عند العلماء في صدقه وعدالته، ولا يعد من قبيل الكذب، كما لو صرح بسماع ما لم يسمعه أصلاً، ولكنه خلاف الأَوْلى.

وبعد، فإنه لم يبق عندي من صلة أبي مسلم بالكتاب إلا احتمالُ أن يكون راوياً للكتاب عن مؤلفه سماعاً أو إجازةً أو وجادةً على ما عُهد عنهم من أصول الرواية من أنهم لا يُقرئون أو يُسمعون إلا ما لهم به اتصال رواية. ويَبعُد

(١) تاريخ مدينة السلام ٢/ ١٦٨.

أن يروي أبو مسلم الكتاب عن غير مؤلفه عن مؤلفه، فيكونَ بينهما واسطةٌ، مع قرب عهده بشيوخ المؤلف، بل مشاركتِه إياه في بعضهم كابن دريد، وأحمد بن قتيبة على ما ذكر في ترجمته.

وعلى هذا يحتمل مؤلفُ الكتاب الذي روى عنه أبو مسلم نسخته احتمالين:

الأول: أن يكون مذكوراً في نسخته، وأظن ظنّاً أنه أبو عبدالله الحسن بن علي المذكور في أول إسناد المجلس ١؛ لأمرين:

١- من عادة كتب الرواية -وإن لم تكن مطردةً- أن يَذكر راوي الكتاب اسم مؤلفه في أول إسناد، ثم يكتفي بعد ذلك بذكر شيوخه[1]، ومن شرط كتب الرواية أن يصل الراوي روايته بذكر واسطته فيها، وأبو مسلم روى الكتاب ولم يذكر عمن أخذه، ولا سمى شيخه الذي رواه عنه، فلم يبق مع هذين الأمرين إلا أن يكون مؤلف الكتاب هو أبا عبدالله الحسن بن علي هذا.

٢- بكَوْن أبي عبدالله الحسنِ بن عليٍّ هذا مؤلفَ الكتاب يزول إشكال الرواية في الكتاب عن أبي عبدالله اليزيدي مرة مباشرة ومرة بواسطة؛ لأنه إذا كان هو مؤلفَ الكتاب صارت روايته عنه مباشرة فقط؛ لأن ذكره في أول إسناد إنما هو من الراوي عنه، فالمؤلفون لا يذكرون أسماءهم في أسانيد كتبهم، بل يذكرها الرواة عنهم. وبذلك أيضاً يزول الإشكال المتقدم في عطف رواية المجلس ٩ عن اليزيدي على الرواية فيه عن أحمد بن قتيبة والأخفش، فلا يلزم معه حمل رواية المجلس عن اليزيدي على أنها بواسطة، بل يتعين فيه كون الراوي عنهم جميعاً هو الحسن بن علي هذا.

(١) من ذلك: نسخة كتاب السنن للدارقطني (ت ٣٨٥هـ) المحفوظة ضمن مجاميع المدرسة العمرية بدمشق بالرقم ٣٥، إذ بدئ أول إسناد منها (ق ١١٧/ ب) بذكر الدارقطني، ثم اكتفي بعد ذلك بشيوخه، وهي نسخة عتيقة، ولعل كاتبها أحد رواة السنن مباشرة عن الدارقطني.

وأظن الحسن بن علي هذا هو أبا عبدالله الحسن بن علي بن مُقْلة (٢٧٨-٣٣٨هـ)، أحد الأدباء والشعراء ومشاهير الخطاطين، ولد ونشأ ببغداد، ثم صحب سيف الدولة الحمداني (ت ٣٥٦هـ) بحلب، وكتب له بخطه مجلدات كثيرة، ومات بالشام، وقيل: إنه نُقل بعد موته إلى بغداد، وهو أخو الخطاط الشهير أبي علي محمد الوزير (ت ٣٢٨هـ)، وكان خط أبي عبدالله يشبَّه في حسنه بخط أخيه[١].

ودليلي على احتمال كونه مؤلف الكتاب أمور:

١- لم أجد في طبقة الحسن بن علي المذكور في أول إسناد من يوافق اسمَه وكنيتَه غير ابن مقلة، فحياة ابن مقلة وعصره وشيوخه تُوافِق الروايةَ في الكتاب عن شيوخ الطبقة الثالثة الذين ترجح أنهم شيوخ مؤلفه. وقد عرفت من شيوخ ابن مقلة أبا عبدالله محمد بن العباس اليزيدي[٢]، وأبا الحسن علي بن سليمان الأخفش[٣]، وأبا الحسن أحمد بن محمد الأسدي[٤]، وأبا بكر محمد بن الحسن بن دريد[٥]، وأبا الحسن أحمد بن جعفر البرمكي الملقب بجَحْظة (ت ٣٢٤هـ)[٦]. وأما ما وقع في أحد المواضع عند ياقوت[٧] من تصريح ابن مقلة بالسماع من ثعلب فأظنه خطأ؛ لأن كل ما وقفت عليه من روايته عن ثعلب كان بواسطة، أو بصيغة غير صريحة في السماع[٨].

(١) ينظر: الفهرست ١/ ٢٤، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ٢١٣، ومعجم الأدباء ٢/ ٩٣٣، ووفيات الأعيان ٥/ ١١٧، وتاريخ الإسلام ٧/ ٧١٧، والوافي بالوفيات ١٢/ ٨٩.

(٢) ينظر: المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ٢١٣، وأمالي اليزيدي ١، ١٥٤، والتمام ٥٤٤.

(٣) ينظر: المجموع اللفيف ٤٥٢.

(٤) ينظر: بغية الطلب ٦/ ٢٨٣١.

(٥) ينظر: إنباه الرواة ٣/ ٣٠٦.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ١/ ٢٠٧.

(٧) معجم الأدباء ٤/ ١٧٤٤، ونقله عنه في الأشباه والنظائر ٣/ ٥٣٦.

(٨) نظر: الفهرست ١/ ١٠٤، ١١٢، ١٥٠، ١٥٥، ١٩٨، ٢٠٦، ٢٢٥، ٢/ ٢٨٦، ومعجم الأدباء ٢/ ٥٣٧، وإنباه الرواة ٣/ ١٣٠، ٤/ ١٢، ٧٧، وبغية الطلب ٣/ ١٤٢٨.

٢- عناية ابن مقلة بالكتب التي كتبت بخطوط العلماء، وحيازته بعضها، وهو ما ظهر جليّاً عند مؤلف كتاب المجالس. قال أبو علي الفارسي: «أخبرني أبو العباس الهوفاني أنه وجد المكتوب في هاتين الورقتين بخط أبي العباس محمد بن يزيد من كتب أبي عبدالله بن مقلة»[١]، وقال: «حدثني أبو علي قال: أصبت بخط أبي العباس أحمد بن يحيى كتاباً دفعه إليّ أبو عبدالله الحسن بن مقلة، فقرأت فيه...»[٢]. وقال الوزير المغربي (ت ٤١٨هـ): «ورأيت بخط اليزيدي، وخطِّ أبي عبد الله بن مقلة، مما ذكر أنه نقله من خط ثعلب...»[٣]. وقال ابن العديم (ت ٦٦٠هـ): «قرأت بخط الشيخ الأديب أبي الحسن علي بن أبي سالم البغدادي الكاتب قال: نقلت من خط أبي عبد الله الحسن بن علي بن مقلة قال: نقلت من خط أبي العباس ثعلب...»[٤].

٤- اتِّباع ابن مقلة أسلوب عطف الأسانيد بعضِها على بعض دون إعادة اسم شيخه في الأسانيد التالية، وهذا يوافق ما تقدم أنه أسلوب سياق الأسانيد في كتاب المجالس، وقد ظهر ذلك في قطعة أدبية نقلها الأفطسي (ت بعد ٥١٥هـ) من خط ابن مقلة، روى في أولها عن الأخفش عن المبرد، ثم ساق عدة روايات مكتفياً بذكر المبرد، وثعلب، وأبي العيناء محمد بن القاسم (ت ٢٨٣هـ)، وابن الرومي (ت ٢٨٣هـ)، وابن الحَرُون (ت ٢٩٠هـ)، ومحمد بن داود بن الجراح، ومحمد بن علي العلوي، ومحمد بن محمد الأبزاري، وغيرهم من شيوخ الأخفش، ولم يذكر الأخفشَ

(١) مختار التذكرة ١٨٠.
(٢) السابق ٢٦٠.
(٣) الإيناس في علم الأنساب ١٣٦.
(٤) بغية الطلب ٣/ ١٤٢٨.

واسطةً في الرواية عنهم[1]، وساق في مواضع أيضاً روايات عن شيوخ المبرد، ولم يذكره واسطةً في الرواية عنهم[2].

٥- كانت عناية ابن مقلة بنسخ الكتب، وتأليف النظائر، وجمع الروايات الأدبية والتاريخية أظهر من عنايته بفقه المرويات والتعليق عليها نحويّاً أو صرفيّاً، فإنه لم يُذكر ضمن علماء النحو واللغة، وما بقي مما نقل عن خطه يدل على ذلك، وهذا يوافق طبيعة كتاب المجالس في كون صاحبه معنيّاً بجمع روايات المجالسات والمحاورات اللغوية والأدبية دون العناية بالتعليق عليها إلا شيئاً منقولاً عن غيره كما تقدم.

وكان خط ابن مقلة مما يتنافس الناس في اقتنائه، فقد ذُكر عن سيف الدولة أنه فقد في إحدى حروبه خمسة آلاف ورقة كانت معه بخط ابن مقلة، وذلك أنه كان منقطعاً إلى بني حمدان سنين كثيرة، يقومون بأمره أحسن القيام، وكان ينزل في دار حسنة، وله شيء للنسخ، وحوض فيه محابر وأقلام، فيقوم ويتمشى في الدار إذا ضاق صدره، ثم يعود فيجلس في بعض تلك المجالس وينسخ ما يخفُّ عليه، ثم ينهض ويطوف على جوانب البستان، ثم يجلس في مجلس آخر وينسخ أوراقاً أخر على هذا، فاجتمع في خزائنهم من خطه ما لا يحصى[3]. وكان في بعض مكتبات بغداد أربعة آلاف مجلد بخط ابن مقلة[4]. ومما وُجد بخطه: أمالي شيخه أبي عبدالله اليزيدي[5]، وكتاب (الأبيات السائرة)

(١) المجموع اللفيف ٤٥٠-٤٩٤. وفي أوله: «ما نقلته من خط أبي عبدالله بن مقلة»، ولم يبين محققه موضع انتهاء النقل عنه، وقد جاء في حاشية ق ١٨٩/ أ من المخطوط: «انتهى التعليق من خط أبي عبدالله»، ويوافق ذلك ص ٤٩٤ من المطبوعة.

(٢) السابق ٤٦٦، ٤٦٨.

(٣) ينظر: معجم الأدباء ٢/ ٩٣٤، والوافي بالوفيات ١٢/ ٨٩.

(٤) تاريخ الإسلام ٩/ ٣٤٤.

(٥) أمالي اليزيدي ١٥٤. وهي مطبوعة عن نسخة منقولة من خط ابن مقلة.

لعيينة بن المنهال[1]، وكتاب (فتوح الشام) لهارون بن عمر[2]، وكتاب (الهوش والبوش) لأبي زيد الأنصاري (ت ٢١٥هـ)[3]، وحواشٍ على نسخةٍ من ديوان الأعشى بخط عبدالله بن محمد بن وَدَاع (ت بعد ٢٣٠هـ)[4]. ونقل العلماء من خطه شيئاً كثيراً[5].

٦- يمكن الربط تاريخيّاً بين ابن مقلة والرجلين المعروفين اللذَيْن تأكدت صلتهما بالكتاب، وهما الزجاجي وأبو مسلم الكاتب، فقد تقدم أن مؤلف كتاب المجالس اتصل بالزجاجي، ونقل عن أماليه جُلَّ مجالس نسخة الزيادات، والزجاجيُّ سافر إلى الشام، وأقام بحلب مدة، ثم غادرها إلى دمشق، حيث درَّس وأملى[6]، فلعل الزجاجي اجتمع بابن مقلة في حلب، فأباح له كتبه ومروياته، فانتقى منها ابن مقلة ما حوته نسخة الزيادات بعدما انتشر عنه الكتاب في صيغته الأولى خالياً منها، لكني لم أقف على ما يقرِّب وقت إقامة الزجاجي بحلب.

ويشكل على هذا أنه لم يُذكر في ترجمة الزجاجي أنه أملى كتبه إلا بعدما تحول عن حلب إلى دمشق، وجاء في آخر نسخة الأخبار والفوائد: «هذا آخر ما انتهى إلينا عن أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق النحوي رحمه الله من الأخبار والفوائد في مدة مقامه بدمشق حرسها الله تعالى»[7]، فأنّى لابن مقلة -ولم يُذكر

(١) الفرج بعد الشدة ٤/ ٧٠، ٧١، ٥/ ٩٠.
(٢) بغية الطلب ١/ ٥٧٣.
(٣) الفتح القريب، للسيوطي ٤٦٥.
(٤) إنباه الرواة ١/ ٨٨.
(٥) ينظر: الفهرست ١/ ١٠٤، ١١٢، ١٥٠، ١٥٥، ١٩٨، ٢٠٦، ٢٢٥، ٢/ ٢٨٦، والإيناس في علم الأنساب ١٣٦، والفصوص ٥/ ٣٧، ومعجم الأدباء ٢/ ٥٣٧، ومعجم البلدان ٢/ ٤٥، وإنباه الرواة ٣/ ١٣٠، ٤/ ١٢، ٧٧، والدر الفريد ٥/ ٢٦٣، وبغية الطلب ٣/ ١٤٢٨.
(٦) ينظر: إنباه الرواة ٢/ ١٦٠، ووفيات الأعيان ٣/ ١٣٦.
(٧) الأخبار والفوائد ١٣٩/ ب.

أنه غادر حلب- الاطلاع على أمالي الزجاجي؟ لكن قد يقال: إنه اطلع عليها قبل إملائها على الطلبة، أو وصلته نسخة منها بعد إملائها.

وتقدم أيضاً أن أبا مسلم روى الكتاب في طبرية سنة ٣٣٨ه بصيغته الأولى خالياً من الزيادات، وأبو مسلم عاش في بغداد، ثم استقر في مصر بعد أن مرَّ ببلاد الشام[١]، فلعله في أثناء رحلته إلى مصر لقي ابن مقلة في حلب سنة ٣٣٨ه أو قبلها، وأخذ عنه الكتاب قبل أن يجتمع ابنُ مقلة بالزجاجي، ويستفيد منه مجالس نسخة الزيادات، وقد كان أبو مسلم في سنة ٣٣١ه مارّاً بالرقة وبالس من بلاد الشام[٢].

ويمكن أن يُعزى الخلل في نسخة أبي مسلم إلى أنه نسخها من أحد المجاميع التي كانت عند ابن مقلة بخطه مسودةً غيرَ مرتبة، فلم يُحكِم ترتيبها، ولم يقرأها عليه، بل أخذها عنه إجازةً؛ لأنه كان على جناح سفر، واكتفى بذلك في جواز إقرائها وإسماعها لاحقاً مع ظهور الخلل فيها.

ومع ما تقدم فإنه يشكل على كون ابن مقلة مؤلفَ الكتاب أمران:

١- لم يُذكر ابن مقلة بكثرة الشيوخ، والذين وقفت على روايته عنهم خمسة فقط، وصاحب الكتاب قد روى فيه عن ثلاثة عشر شيخاً هم أصحاب الطبقة الثالثة المتقدم ذكرها.

٢- لم يُذكر لابن مقلة عناية بالقراءات وعلوم الأسانيد والرجال، وذلك ظاهر لدى صاحب الكتاب.

الاحتمال الثاني في مؤلف الكتاب: أن يكون معروفاً عند أبي مسلم والآخذين عنه، لكنه لم يذكره في نسخته؛ اكتفاءً بمعرفته عنده، فبقي مجهولاً لنا، وقد وجدت رجلين يمكن أن يكون أحدهما مؤلفَ الكتاب، لكني لم

(١) ينظر: تاريخ مدينة السلام ٢/ ١٦٨، وتاريخ دمشق ٥١/ ٨٥.
(٢) ينظر: أمالي أبي مسلم الكاتب ٢٦٠/ ب، ٢٦١/ أ.

أجد لهما فيه أثراً، وأنا أذكرهما على سبيل التقريب، عسى أن يوجد ما يؤيد ظني فيهما:

الأول: أبو الفتح عبيدالله بن أحمد بن محمد النحوي، الملقب بجَخْجَخ (٢٨٦-٣٥٨هـ). أديب نحوي، روى عن أبي القاسم البغوي وطبقته، وابن دريد ومن بعده، روى عنه جماعة من العلماء، وكان ثقة صحيح الكتاب، وله عدة مصنفات في الأدب واللغة[١].

ودليلي على احتمال كونه مؤلف الكتاب أمور:

١- مقاربة طبقته العلمية ومشايخه طبقة صاحب كتاب المجالس، إذ روى عن ابن دريد، وأبي الحسين الخصيبي، والقاضي أحمد بن كامل[٢]، وقد روى عنهم صاحب كتاب المجالس.

٢- له كتاب (مجالسات العلماء)، أو: (مجالسة العلماء)، ذكره له ياقوت -في نقل السيوطي عنه[٣]-، والصفديُّ (ت ٧٦٤هـ)[٤].

٣- له عناية بالفنون التي عُني بها صاحب كتاب المجالس، وهي الأدب واللغة والتاريخ والتراجم، فقد لقيه النديم صاحب (الفهرست)، واستفاد من خطه أشياء تتعلق بكتب اللغة والأدب، وقال: إنه كان صدوقاً بحَّاثاً منقراً[٥]، واستفاد من خطه ابن ماكولا (ت ٤٧٥هـ) في أمور تتعلق بأسماء الرجال[٦]، وبخطه نسخة كتاب (العلل ومعرفة

(١) ينظر: تاريخ مدينة السلام ١٢/ ٨٠، وإنباه الرواة ٢/ ١٥٢، والوافي بالوفيات ١٩/ ٢٣٠، وبغية الوعاة ٢/ ١٢٦.

(٢) ينظر: تاريخ مدينة السلام ٨/ ٥٩٨، ١٢/ ٨٠، وذيل تاريخ بغداد لابن النجار ٢/ ١٦١.

(٣) بغية الوعاة ٢/ ١٢٦. وترجمة جَخْجَخ في المفقود من معجم الأدباء.

(٤) الوافي بالوفيات ١٩/ ٢٣٠.

(٥) الفهرست ١/ ١١٤، ١٨٠، ٢٣١، ٤٤٩، ٢/ ٣٩.

(٦) الإكمال ٢/ ٥٢٤.

الرجال) لأحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ) المحفوظة في مكتبة آياصوفيا بالرقم ٣٣٨٠، وممن استفاد منها محتجاً بخطه فيها ابن ناصر الدين الدمشقي (ت ٨٤٢هـ)[١]، ونقل عنه العلماء وفيات جماعة من الأعلام[٢]، وكل هذا يوافق عناية صاحب كتاب المجالس بأسماء الرجال، ونقد الأسانيد.

الثاني: أبو جعفر محمد بن عبدالله بن أحمد بن حمدون. من بني حمدون ندماء الخلفاء، روى عن أبيه، وابن عمه أبي الفضل العباس بن محمد، وكان نديماً للراضي بالله (٢٩٧-٣٢٩هـ)، روى عنه أبو علي الحاتمي (ت ٣٨٨هـ)، وأبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الطبري (ت ٣٩٣هـ)، وأبو محمد يحيى بن محمد بن سليمان بن فهد الأزدي[٣].

وإنما احتملت أنه مؤلف كتاب المجالس؛ لأني وجدت أبا علي الحاتمي[٤] روى عنه الخبر الذي رواه صاحب كتاب المجالس في المجلس ١٥١ بلفظه عن شيخ صاحب المجالس نفسه، وهو قول صاحب المجالس: «ومثل هذا: ما حدثني به العباس بن محمد بن أحمد بن حمدون قال: حدثني علي بن يحيى قال: حدثني إسحاق بن إبراهيم الموصلي عن أبي عمرو بن العلاء قال: كانت يدي في يد الفرزدق، فأنشدته قول ذي الرمة...».

ويقال هاهنا في سبب اضطراب نسخة أبي مسلم إن كانت مأخوذة عن أحد هذين الرجلين ما قيل سابقاً من احتمال أن يكون أخذها عنه إجازةً من نسخة

(١) توضيح المشتبه ٢/ ١٠٤، ٨/ ٥٦.

(٢) ينظر: تاريخ مدينة السلام ٢/ ٧٠، ٥/ ١٤١، ١٥/ ٣٦٥، ١٦/ ٣٤٥، ونزهة الألباء ١٨٨، وإنباه الرواة ١/ ٧٠.

(٣) ينظر: الأوراق (أخبار الراضي بالله والمتقي لله)، للصولي ١٠٢، وحلية المحاضرة ١/ ١٣٦، ونشوار المحاضرة ١/ ٢٦٤، ٢٩٦، وتاريخ الإسلام ٦/ ٦٧٦.

(٤) حلية المحاضرة ١/ ١٣٦.

مختلَّة، واكتفى بذلك في جواز إقرائها وإسماعها مع ظهور الخلل فيها، فكان هذا سبب الاضطراب فيها.

هذا ما ظهر لي من احتمالاتٍ في مؤلف الكتاب، ولا أجزم بنسبته إلى أحد؛ إذ ليس في المسألة دليل قاطع، ولا حجة دامغة، بل الأمر فيها على التخمين والرأي.

وبعد هذا كلِّه فالراجح عندي في أمر الكتاب أن يبقى على جهالة مؤلفه، وألا يُجزم بتسميته على التعيين؛ لأمور:

١- اضطراب الكتاب فيما تقدم شرحه اضطراباً يصعب معه الوقوف على مؤلفه بعينه، فأينما تيممت في تعيينه طريقاً وجدت إشكالاً يحيلك إلى الشك ثم التوقف.

٢- ظهرت نُسخ الكتاب خالية من تسمية مؤلفه، كما ذكر ياقوت، وقد وقف على عدد منها، وعلماء القرن الرابع الذين شهدوا ولادة الكتاب، كالنديم وابن جني، ونقلوا -على ما ترجح لديَّ- منه لم يسموا مؤلفه.

٣- وجدت في نسبة الكتاب إلى كل الذين نُسب إليهم ممن لهم صلة بالكتاب أو بما اتصل به إشكالاً يُبعد كون أحدهم مؤلفه، والذي ترجح عندي من ذلك أن البلخي أحد رواته عن أبي مسلم، وأن أبا مسلم أحد رواته عن مؤلفه، وأن الزجاجي شيخٌ لمؤلفه.

الخاتمة:

وبعد التطواف في أمر هذا الكتاب، واستيضاح معالمه، أجدني هاهنا قد بلغت فيه أربي، بعد أن كتبت فيه ما وسعه علمي، وانتهى إليه فهمي، وما أنا بالمدعي فيه شيئاً لم أسبق إليه إلا وقد دللت عليه، وأوضحت سبيل الانتهاء إليه، وأسأل الله التوفيق والعصمة، وأختم بأهم ما آل إليه النظر في هذا البحث:

١- كتاب (مجالس العلماء) خرج إلى الناس مسودةً غير محكم التأليف، بدليل ما فيه من إخلالات عدة، كجهالة مؤلفه، وتعدد عنواناته، واختلاف نسخه في ذكر المجالس وإسقاطها، واضطراب ترتيبه، وتباين طبقات أسانيده، إضافة إلى ما فيه من أخطاء في سياق النصوص والأسانيد والأسماء.

٢- لكتاب المجالس صيغتان: إحداهما تمثلها نسخة أبي مسلم الكاتب، وهي تحوي جل مجالس الكتاب، والأخرى فيها مجالس زائدة عليها، وجد ياقوت الحموي إحدى نسخها، فالتقط منها المجالس التي زادتها، وأثبتها في آخر نسخته، ويمكن أن تكون هذه الزوائد قد استقلت بعد ذلك في كتاب جديد وقف عليه السيوطي مجهولَ المؤلف بعنوان: (غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين).

٣- ليس للزجاجي صلة بكتاب (مجالس العلماء) إلا كونه أحد مشايخ مؤلفه، فقد روى عنه عامة مجالس نسخة الزيادات.

٤- احتملت في البحث أن يكون أبو مسلم روى كتاب (مجالس العلماء) عن أبي عبدالله بن مقلة أو أبي الفتح النحوي أو أبي جعفر بن حمدون، ولم أجزم من ذلك بشيء، بل رجحت أن يبقى مؤلف الكتاب غيرَ

مسمًّى على التعيين؛ لأن في الكتاب خللاً من جهات عدة يغمض معها الوقوف على مؤلفه، ولأنه كذلك ظهر إلى الناس غفلاً من مؤلف، ولأن في نسبته إلى كل الذين نُسب إليهم ممن لهم صلة به أو بما اتصل به إشكالاً يُبعد كون أحدهم مؤلفه.

وإن كان ثمة من اقتراح في ختام هذا البحث فهو إعادة تحقيق كتاب (مجالس العلماء) مطلقَ النسبة، غير منسوب إلى أحد، كما وجده ياقوت الحموي في عدة نسخ منه، ومقابلتُه على ما فات محقِّقَه -رحمه الله- من نسخه، خاصة نسخته المحفوظة في مكتبة كوبرلّي، مع زيادة عناية بتخريج مجالسه، وتصحيح تطبيعاته.

نسألك اللهم حسن الختام، وصواب الكلام في كل مقام، إنك سميع مجيب.

المصادر والمراجع

أولاً: المخطوطات والرسائل العلمية:

- **الأخبار والفوائد**، للزجاجي، نسخة مجلس الشورى الإيراني بالرقم ٩٠٠٨٣.
- **الأذكياء**، لابن الجوزي، نسخ مكتبات كوبرلّي بالرقمين ١١٩٨ و١١٩٩، وأسعد أفندي بالرقم ٢٨٥٨، وحاجي سليم آغا بالرقم ٨٩١، وشهيد علي باشا بالرقم ٢١٤٠، وفيض الله بالرقم ١٦٨٣، والمكتبة الوطنية بباريس بالرقم ٦٩٦١، والمكتبة الأزهرية بالرقم ٥٣٥١٣.
- **إصلاح المنطق**، لابن السكيت، نسخة مكتبة كوبرلّي بالرقم ١٢٠٩.
- **أمالي أبي مسلم الكاتب**، نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ضمن المجموع ١٠٤ (ق ٢٥٨-٢٦١).
- **أمالي الزجاجي**، نسخة مكتبة فيض الله بالرقم ١٥٧٣.
- **تذكرة النحاة**، لأبي حيان الأندلسي، نسخة الخزانة العامة بالرباط بالرقم ٢١٤ ق.
- **التصريح بمضمون التوضيح**، لخالد الأزهري، نسخة المكتبة الأزهرية بالرقم ١١٧٧.
- **حواشي ألفية ابن مالك**، لابن هشام الأنصاري، نسخة مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق بالرقم ١٠٤١.
- **حواشي أوضح المسالك**، لابن قَدِيد الحنفي، نسخة مكتبة عاطف أفندي بالرقم ٢٤٤٣.
- **السنن**، للدارقطني، نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق ضمن مجاميع العمرية بالرقم ٣٥.
- - **العلل ومعرفة الرجال**، لأحمد بن حنبل، نسخة مكتبة آياصوفيا بالرقم ٣٣٨٠.

- **الفتح القريب حاشية على مغني اللبيب (من أول الكتاب إلى آخر مبحث «إمَّا»)**، للسيوطي، تحقيق عبدالله أحمد الشنقيطي، رسالة علمية مقدمة إلى كلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة لنيل درجة الماجستير، ١٤١٨هـ.
- **مجالس أبي مسلم الكاتب**، نسخ دار الكتب المصرية بالأرقام (٧٧ أدب ش)، و(١٨٩٣٠ز)، و(١٨٣ لغة)، وجامعة السند بالرقم ١١٣٥١٨.
- **المجالس المذكورة للعلماء باللغة والعربية سوى أهل الحديث والفقه**، نسخ مكتبات كوبرلّي بالرقم ١٣٦٨، ودامادإبراهيم بالرقم ٧٧٥، وأسعد أفندي بالرقم ٢٨٩١.
- **المجموع اللفيف**، للأفطسي، نسخة مكتبة باريس الوطنية بالرقم ٣٣٨٨.
- **مختار من كتاب المقتبس للمرزباني**، نسخة مكتبة شهيد علي باشا بالرقم ٢٥١٥.

ثانياً: المطبوعات:

- **الآداب الشرعية والمنح المرعية**، لابن مفلح، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعمر القيام، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٣، ١٤١٩ه.
- **أخبار أبي القاسم الزجاجي**، تحقيق عبد الحسين المبارك، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.
- **أخبار الأذكياء**، لابن الجوزي، تحقيق بسام الجابي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١، ١٤٢٤ه.
- **أخبار النحويين**، لأبي طاهر عبدالواحد بن عمر بن أبي هاشم، تحقيق مجدي فتحي السيد، دار الصحابة، طنطا، ط ١، ١٤١٠ه.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١، ١٤١٨ه.

- **الأشباه والنظائر**، للسبكي، تحقيق عادل عبدالموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
- **الأشباه والنظائر**، للسيوطي، تحقيق عبدالإله نبهان وزملائه، مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، ١٤٠٧هـ.
- **الاشتقاق**، لابن دريد، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ١، ١٤١١هـ.
- **الأعلام**، للزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥، ٢٠٠٢م.
- **الأغاني**، لأبي الفرج لأصفهاني، تحقيق مجموعة من الأساتذة بإشراف محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، ١٩٩٣م.
- **الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب**، لابن ماكولا، تحقيق عبدالرحمن المعلمي، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ط ١.
- **أمالي الزجاجي**، تحقيق عبدالسلام هارون، دار الجيل، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ.
- **أمالي القالي**، تحقيق محمد عبدالجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، ط ٢، ١٣٤٤هـ.
- **أمالي اليزيدي**، دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد، ط ١، ١٣٩٧هـ.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ١٤٠٦هـ.
- **الأوراق (أخبار الراضي بالله والمتقي لله)**، للصولي، تحقيق ج. هيورث. دن، مطبعة الصاوي، ١٣٥٤هـ.
- **أوهام شعراء العرب في المعاني**، لأحمد تيمور، مطابع دار الكتاب العربي، مصر، ط ١، ١٣٦٩هـ.
- **الإيضاح في علل النحو، للزجاجي**، تحقيق مازن المبارك، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ط ١، ١٣٧٨هـ. ودار النفائس، بيروت، ط ٢، ١٣٩٣هـ، وط ٣، ١٣٩٩هـ، وط ٥، ١٤٠٦هـ.

- **الإيناس في علم الأنساب**، للوزير المغربي، تحقيق حمد الجاسر، دار اليمامة للطباعة، الرياض، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- **بغية الطلب في تاريخ حلب**، لابن العديم، تحقيق سهيل زكار، دار الفكر، بيروت.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة المكتبة العصرية، بيروت، ١٤١٩هـ.
- **بقية التنبيهات على أغلاط الرواة**، لعلي بن حمزة البصري، تحقيق خليل العطية، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١، ١٩٩١م.
- **تاريخ الأدب العربي**، لكارل بروكلمان، الترجمة العربية بإشراف محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥م.
- **تاريخ الإسلام، للذهبي**، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ٢٠٠٣م.
- **تاريخ دمشق**، لابن عساكر، تحقيق عمرو غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ١٤١٥هـ.
- **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**، للمفضل بن محمد التنوخي، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو، دار هجر، القاهرة، ط ٢، ١٤١٢هـ.
- **تاريخ مدينة السلام**، للخطيب البغدادي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد**، لابن هشام، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- **تذكرة النحاة**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.

- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ودار كنوز إشبيليا، الرياض، ط ١، ١٤١٩-١٤٣٧هـ.
- **تصحيح لسان العرب**، لأحمد تيمور، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط ١، ١٤٢٢هـ.
- **التصريح بمضمون التوضيح**، لخالد الأزهري، تحقيق عبدالفتاح بحيري إبراهيم، الزهراء للإعلام العربي، ط ١، ١٤١٨هـ.
- **تفسير رسالة أدب الكتاب**، للزجاجي، تحقيق عبدالفتاح سليم، معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ١٤١٤ه.
- **التمام في شرح أشعار هذيل**، لابن جني، تحقيق أحمد محمد علام، ط ١، ١٤٣٧هـ.
- **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، لناظر الجيش محمد بن يوسف، تحقيق مجموعة من الأساتذة، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢٨هـ.
- **التنبيهات على أغاليط الرواة**، لعلي بن حمزة البصري، تحقيق عبدالعزيز الميمني، دار المعارف، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٦م.
- **توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم**، لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
- **جامع البيان في القراءات السبع**، لأبي عمرو الداني، تحقيق مجموعة من الباحثين، جامعة الشارقة، الإمارات، ط ١، ١٤٢٨.
- **جمال القراء وكمال الإقراء**، لعلم الدين السخاوي، تحقيق مروان العطية ومحسن خرابة، دار المأمون، دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ.
- **جمهرة اللغة**، لابن دريد، تحقيق رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.

- **حاشية على شرح بانت سعاد**، لعبدالقادر البغدادي، تحقيق نظيف محرم خواجه، دار فرانتس شتاينر بفيسبادن، ١٤٠٠هـ.
- **حلية المحاضرة**، لأبي علي الحاتمي، تحقيق جعفر الكتاني، دار الرشيد، بغداد، ١٩٧٩م.
- **حواشي درة الغواص**، لابن بري، تحقيق أحمد طه حسانين سلطان، مع: حواشي ابن ظفر على درة الغواص، مطبعة الأمانة، القاهرة، ط ١، ١٤١١هـ.
- **حياة الحيوان الكبرى**، للدميري، تحقيق إبراهيم صالح، دار البشائر، دمشق، ط ١، ١٤٢٦هـ.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبدالقادر البغدادي، تحقيق عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤١٦هـ.
- **الخصائص**، لابن جني، تحقيق محمد النجار، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، ط ٤.
- **الدر الفريد وبيت القصيد**، لابن آيدمر المستعصمي، تحقيق كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٣٦هـ.
- **درة الغواص في أوهام الخواص**، للحريري، تحقيق عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ.
- **ذيل تاريخ بغداد**، لابن النجار، تحقيق قيصر أبو فرح، دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٨-١٤٠٢هـ، تصوير دار الكتاب العربي، بيروت.
- **الزجاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه (الإيضاح)**، لمازن المبارك، مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق، مج ٣٤، سنة ١٣٧٨هـ، ج٢، ص ٢٥٦-٢٧٢، ج٣، ص ٤٣١-٤٤٦، ج٤، ص ٦٠٢-٦١٧، مج ٣٥، سنة ١٣٧٩هـ، ج١، ص ٦١-٧٨، ج٢، ص ٢٣٤-٢٤٤. ودار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٤هـ (وإليها العزو).

- **سفر السعادة وسفير الإفادة**، لعلم الدين السخاوي، تحقيق محمد أحمد الدالي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٤١٥هـ.
- **السماع والقياس**، لأحمد تيمور، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط ١، ١٤٢١هـ.
- **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي**، لعبدالملك العصامي، تحقيق عادل عبدالموجود وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٩هـ.
- **شرح أبيات مغني اللبيب**، لعبدالقادر البغدادي، تحقيق عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، دار المأمون، دمشق، ط ٢، ١٤٠٧هـ.
- **شرح درة الغواص**، للشهاب الخفاجي، مطبعة الجوائب، إسطنبول، ١٢٩٩هـ.
- **ضحى الإسلام**، لأحمد أمين، مؤسسة هنداوي، القاهرة، ٢٠١٢م.
- **طبقات الشافعية الكبرى**، لعبدالوهاب السبكي، تحقيق عبدالفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- **غاية النهاية في طبقات القراء**، لابن الجزري، تحقيق ج. برجستراسر، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٢هـ.
- **الفرج بعد الشدة**، للتنوخي، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٨هـ.
- **الفروق**، للقرافي، تحقيق محمد سراج وعلي محمد، دار السلام، القاهرة، ط ١، ١٤٢١هـ.
- **الفصوص**، لصاعد الربعي، تحقيق عبدالوهاب التازي سعود، ١٤١٣هـ.
- **فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية** لغاية آخر شهر مايو سنة ١٩٢٦م، ج ٣، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ١، ١٣٤٥هـ.
- **فهرس مخطوطات مكتبة كوبرلّي**، لرمضان ششن وزميليه، إستانبول، ١٤٠٦هـ.
- **الفهرست**، للنديم، تحقيق أيمن فؤاد سيد، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٤٣٠هـ.

- **الفوائد والأخبار عن ابن دريد**، تحقيق إبراهيم صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٧هـ.
- **قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان**، لابن الشعَّار الموصلي، تحقيق كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٢٦هـ.
- **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق عبدالسلام هارون، مصورة دار الجيل، بيروت، ط ١.
- **كتاب في السياسة**، للوزير المغربي، تحقيق سامي الدهان، المعهد الفرنسي بدمشق، ١٣٦٧هـ.
- **المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة**، لابن جني، تحقيق مروان العطية وشيخ الراشد، دار الهجرة، بيروت، ط ١، ١٤٠٨هـ.
- **مجالس ثعلب**، تحقيق عبدالسلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٢، ١٩٦٠م.
- **مجالس العلماء**، تحقيق عبدالسلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، ط ٢، ١٩٨٤م، (مصورة عن الأولى الصادرة سنة ١٩٦٢م).
- **المجموع اللفيف**، للأفطسي، تحقيق يحيى الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٤٢٥.
- **محاضرات في تحقيق النصوص**، لهلال ناجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٤م.
- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لابن جني، تحقيق علي النجدي ناصف وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤٢٠هـ.
- **مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها**، لابن جني، تحقيق حسين أحمد بوعباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض، ط ١، ١٤٣٢هـ.

- **المخصص**، لابن سيده، تحقيق خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- **المذكر والمؤنث**، لأبي حاتم السجستاني، تحقيق حاتم الضامن، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط ١، ١٤١٨هـ.
- **مرآة الجنان وعبرة اليقظان**، لابن أسعد اليافعي، تحقيق خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مصورة دار الجيل، بيروت.
- **المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النجار**، انتقاء ابن أيبك الدمياطي، تحقيق محمد مولود خلف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- **مصارع العشاق**، لجعفر بن أحمد السراج، دار صادر، بيروت.
- **معجم الأدباء**، لياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م.
- **معجم البلدان**، لياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمدالله، دار الفكر، بيروت، ط ٦، ١٩٨٥م.
- **المنصف شرح تصريف المازني**، لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط ١، ١٣٧٣هـ.
- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق سدني جلازر، ١٩٤٧م.
- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، لأبي البركات الأنباري، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط ٣، ١٤٠٥هـ.

- **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، لمحمد الطنطاوي، عالم الكتب، بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ.
- **نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة**، للتنوخي، تحقيق عبود الشالجي، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥م.
- **الوافي بالوفيات**، للصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢٠هـ.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، لابن خلّكان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٩٧م.